

ورقة عمل لفريق السياسات الإنسانية

# مملكة الإنسانية؟

قيّم المملكة العربية السعودية وأنظمتها  
ومصالحها في مجال العمل الإنساني

شيرين الطرابلسي-مكارثي

أيلول/سبتمبر 2017



انه

**HPG**  
Humanitarian  
Policy Group

# المؤلفة

شيرين الطرابلسي-مكارثي هي زميلة أبحاث مع فريق السياسات الإنسانية بمعهد التنمية فيما وراء البحار

ترجمة: أمنية نوح

فريق السياسات الإنسانية

معهد التنمية فيما وراء البحار

لندن، المملكة المتحدة

الهاتف: +44 (0) 20 7922 0300

الفاكس: +44 (0) 20 7922 0399

البريد الإلكتروني: [hpgadmin@odi.org](mailto:hpgadmin@odi.org)

الموقع الإلكتروني: <http://www.odi.org/hpg>

© جميع حقوق النشر محفوظة لمعهد التنمية فيما وراء البحار، 2017

يُشَجَّعُ القُرَاءُ عَلَى الاقتباس من هذا المنشور أو إعادة إنتاج مواد منه، مع الإشارة إلى معهد التنمية فيما وراء البحار باعتباره صاحب حقوق الطبع والنشر وتزويده  
بنسخة من المطبوع. ويمكن الاطلاع على هذا التقرير وغيره من تقارير فريق السياسات الإنسانية على الرابط [www.odi.org.uk/hpg](http://www.odi.org.uk/hpg).

---

# المحتويات

3 ملخص تنفيذي

---

5 1 مقدمة  
7 1.1 ملحوظة بشأن البحث

---

9 2 المملكة العربية السعودية كجهة فاعلة في المجال الإنساني  
9 2.1 الحوكمة وصُنع القرار  
10 2.2 حجم وقنوات المساعدات  
12 2.3 الهياكل

---

15 3 دوافع المساعدات الإنسانية السعودية: عطاء إسلامي أم واقعية سياسية؟  
15 3.1 موروثة العطاء الإسلامية  
15 3.2 الاستقرار المحلي والإقليمي  
17 3.3 إقامة علاقات مع الجهات الفاعلة الدولية  
17 3.4 العطاء الإسلامي والواقعية السياسية: الحرب في اليمن

---

19 4 الخلاصة

---

23 المراجع

---

27 الملحق

---



# ملخص تنفيذي

إن دور المملكة العربية السعودية كجهة مانحة في المجال الإنساني، شأنها في ذلك شأن دول أخرى، تحركه الأولويات الداخلية التي تشكل بدورها سياستها الخارجية وسُبل مشاركتها مع القوى الإقليمية والدولية. ويعد عطاء المملكة بمثابة أداة تستخدمها من أجل تعزيز صورتها كزعيمة للأمة العربية والعالم الإسلامي بأسره، والتي تعد بدورها أمراً ضرورياً لتعزيز قدرة النظام على الحفاظ على سيادته في الداخل. تتجلى الدوافع السياسية والآثار المترتبة على المساعدات السعودية بوضوح في اليمن؛ حيث تسعى المملكة العربية السعودية إلى كسب الحرب هناك—مهما بلغت التكاليف الإنسانية—ولكن دون المساس برغبتها المتزامنة في أن يُنظر إليها على أنها دولة مسؤولة ورائدة في مجال العمل الخيري. ومن ثم، يمكن القول بأن المساعدات السعودية هي ذات بُعد إنساني وعمقٍ سياسي. وليس من قبيل المصادفة أن المأسسة التي شهدتها القطاع الإنساني السعودي مؤخراً، وخاصة مع إنشاء مركز الملك سلمان، قد واكبها تحولٌ نحو اعتماد سياسة خارجية أكثر تدخلية.

وعلى الرغم من وجود روابط واضحة بين السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية ونهجها في العمل الإنساني، فإنها لا تسير في خطٍ مستقيم مما يقتضي إجراء تحليلٍ دقيقٍ لسياقات محددة. ويحتاج العالم إلى المملكة العربية السعودية باعتبارها جهة فاعلة إنسانية بسبب حجم التمويل الذي تقدمه، فضلاً عن انتشارها ونفوذها في البلدان المجاورة المتضررة من النزاعات والكوارث والتي تتقاسم الأعراف والتقاليد الثقافية معها—ولكن ليس في شكلها الحالي. وتتمتع المملكة العربية السعودية كجهة مانحة بميزة كبيرة بالمقارنة مع نظرائها الغربيين، وذلك لكونها أكثر دراية بالسياق الاجتماعي والثقافي الإقليمي للفئات المتضررة في العالم العربي؛ وهي معلومات نادرًا ما تتوافر لدى غيرها من الجهات المانحة. ومع ذلك، فإن قطاعي التنمية والأعمال الإنسانية في المملكة العربية السعودية لا يزال أمامهما شوط طويل لإضفاء الطابع المهني والمؤسسي على أعمالهما، والأهم من ذلك هو تطوير هوية خاصة بهما. إن المملكة العربية السعودية تتنازعها قوتان تتمثلان في مطامحها للانضمام إلى الساحة الدولية بوصفها فاعلاً اقتصادياً وسياسياً قوياً وسريع التحرك، وضرورة عدم تخليها عن تراثها وتقاليدتها الإسلامية؛ ومن ثم فما زال يتعين عليها إيجاد نقطة التقاء بين هاتين القوتين.

تعد هذه الدراسة مساهمة في مجموعة أعمال صغيرة ولكنها متنامية في مجال العمل الإنساني الذي تضطلع به دول الخليج؛ إذ تقدّم تحليلاً للممارسات والسلوكيات الحالية في المملكة العربية السعودية بوصفها أحد الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني كجهة مانحة—والأهم من ذلك كطرفٍ فاعلٍ رئيسي في المشهد السياسي الإقليمي والعالمي. ويستعرض التقرير التحولات الهيكلية والسياقية التي شهدتها القطاع الإنساني السعودي في الآونة الأخيرة، مع التركيز على كيفية مساهمة السياسة الخارجية السعودية في تشكيل مشاركتها في العمل الإنساني، ولا سيما في ظل اضطراب الأجزاء الاجتماعية والسياسية والأمنية في المنطقة العربية في أعقاب الانتفاضات العربية التي انطلقت في عام 2011. كما ترصد الدراسة العلاقة بين مصالح المملكة العربية السعودية في مجال السياسة الخارجية وعملها الإنساني.

تؤثر السياسة الخارجية السعودية، شأنها شأن غيرها من حكومات العالم، على عملها الإنساني؛ حيث تتماشى في بعض الأحيان مع الضرورة الإنسانية التي تحتم مساعدة البلدان التي تمر بأزمات، في حين تتعارض معها في أحيانٍ أخرى، وعلى الأخص في الصراع الدائر في اليمن الذي تعد المملكة العربية السعودية طرفاً محارباً فيه وفي الوقت ذاته إحدى الجهات المانحة الرئيسية في المجال الإنساني. فثمة تناقضات واضحة بين إنشاء مركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدات الإنسانية بهدف تنسيق وصول المساعدات الإنسانية إلى اليمن من جهة، والأدلة المتزايدة على مسؤولية التحالف بقيادة السعودية عن مقتل المدنيين وتدمير البنية التحتية هناك. وفي حالة اليمن على الأقل، يُستخدم العمل الإنساني كأداة للرد على تصاعد الانتقادات إزاء حدوث انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، وإن كان ينطوي على دوافع إيثارية من واقع الشعور بالمسؤولية تجاه بلدٍ مجاور له تاريخ مشترك. وعلى الرغم من مساعداتها الإنسانية لليمن، فقد أُلقت منظمة هيومن رايتس ووتش باللوم على التحالف لتدمير المصانع في اليمن، مشيرة إلى الغارات الجوية الموثقة التي استهدفت 13 مرفقاً رئيسياً منذ بدء الحملة التي قادتها السعودية في آذار/مارس 2015 وحتى شباط/فبراير 2016.<sup>1</sup>



# 1 مقدمة

الثانية عشرة (بنسبة 0,08%) وقطر في المرتبة السابعة عشر (بنسبة 0,04%). من جهة أخرى، تهدف التطورات المؤسسية، مثل إنشاء مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2008، ومركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدة الإنسانية في المملكة العربية السعودية في عام 2015، إلى تعزيز الشفافية وتنسيق الموارد المالية. ويحرص المانحون الخليجيون أيضًا على تنويع المساعدات التي يقدمونها: ففي عام 2012، صرفت الإمارات العربية المتحدة 1,43 مليار دولار أمريكي من خلال 43 جهة مانحة شملت القطاع الخاص والأفراد والمشاريع الإنسانية والخيرية في 137 بلدًا. وفي العام التالي، بلغت المساعدات الخارجية لدولة الإمارات 5,89 مليار دولار.<sup>8</sup>

وعلى الرغم من تنامي العطاء الخليجي—وعلى الرغم من كون العديد من دول الخليج من أهم الجهات الفاعلة في مجال المساعدات على مدى عقود من الزمن—فثمة حيرة تنتاب المراقبين الغربيين إزاء مصادر وطرائق ودوافع المساعدة الإنسانية المقدمّة من دول الخليج، وكذلك العلاقة بين دورها كجهات مانحة والأدوار الأخرى التي تضطلع بها، مثل الوساطة والدبلوماسية. ويميل ما يتوافر من معلومات قليلة إلى تأكيد التصورات الخاطئة المستندة إلى قصورٍ في فهم المحددات الاجتماعية والثقافية والسياسية والتاريخية التي تكمن وراء المساعدات الخليجية. وتعد دول الخليج من الجهات المانحة المهمة التي اكتسبت مساهماتها زخمًا كبيرًا في المشهد الدولي المعاصر للتنمية والإنسانية. وقد أدى اتساع نطاق الاحتياجات في جميع أنحاء العالم، ولاسيما في الدول العربية مثل ليبيا واليمن والعراق وسوريا، إلى تزايد أهمية دور المانحين الخليجين، مما يقضي بضرورة التعاون الدولي أكثر من أي وقت مضى.

تستضي هذه الدراسة الممارسات والسلوكيات التي تنتهجها المملكة العربية السعودية حاليًا باعتبارها طرفًا فاعلاً في المجال الإنساني، والآثار المترتبة على التعاون الدولي في المجال الإنساني. فإلى أي مدى تتفق قيم المملكة وأنظمتها ومصلحتها مع مصالح المانحين الدوليين الآخرين أو تختلف عنها؟ وتبحث الدراسة، التي تتخذ من المملكة العربية السعودية نموذجًا للاستدلال، في مدى إسهام السياسة الخارجية للدولة في تشكيل مشاركتها في العمل الإنساني، ولا سيما في ظل أوضاع اجتماعية وسياسية وأمنية غير مستقرة. وقد شاركت مُعدّة الدراسة على نحو نشطٍ في بحثٍ ودراسةٍ توجهات المساعدات والممارسات

لا يزال حجم المساعدات الإنسانية الدولية آخذًا في النمو؛ حيث بلغ في عام 2015، على سبيل المثال، نحو 28 مليار دولار، مقابل 25.1 مليار دولار في عام 2014. ومع ذلك، وعلى الرغم من الزيادات الكبيرة في التمويل، فقد شهد عام 2015 نقصًا في التمويل مقابل الاحتياجات بلغت نسبته 45.2%.<sup>2</sup> وقد ساهمت فجوة التمويل في زيادة الاهتمام بالجهات المانحة «الجديدة» أو «الناشئة». فثمة اهتمام متزايد بفهم حجم التمويل الذي تقدمه هذه الجهات المانحة وآليات اتخاذ القرارات وطرائق تقديمها، وكذلك نوع المساهمات التي يمكن أن تقدمها.<sup>3</sup> وحسبما أوردت التقارير، فقد زادت نسبة المساعدات الإنسانية الدولية المقدمّة من الحكومات المانحة من خارج لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) بمقدار ثلاثة أضعاف لتبلغ 12% خلال الفترة ما بين عامي 2006 و2015.<sup>4</sup> ويقدم بعض هؤلاء المانحين حاليًا مساهمات تتناسب مع (وفي بعض الأزمات تفوق) تلك المقدمّة من الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التي غالبًا ما تعتبر ركيزة للمعونة الرسمية.<sup>5</sup> كما حدثت زيادة ملحوظة في عدد الجهات المانحة من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التي تبلغ خدمة التتبع المالي التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالمعونات الإنسانية التي تقدمها.<sup>6</sup>

وقد سجّلت حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أعلى نسبة زيادة في المساعدات الإنسانية الدولية خلال السنوات الأخيرة؛ حيث بلغت مساهماتها نحو 2,4 مليار دولار أمريكي في عام 2015، بزيادة قدرها 500% منذ عام 2011، وهو ما يعادل نحو 11% من إجمالي التمويل المقدم من الحكومات المانحة، وذلك في مقابل 3% فقط في عام 2011. وجاء الجانب الأكبر من التمويل من أربع دول خليجية هي: الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت وقطر.<sup>7</sup> وبقياس المساعدات الإنسانية كنسبة من إجمالي الدخل القومي في عام 2015، جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة على مستوى العالم (بنسبة 0,25%)، والمملكة العربية السعودية في المرتبة

2 تقرير المساعدات الإنسانية العالمية، 2016

3 Dreher et al., 2011; Fuchs and Klann, 2012; Binder et al., 2010; Kragelund, 2008

4 تقرير المبادرات الإنمائية، 2016

5 كانت عدة دول أفريقية من بين أكبر عشر مانحين لصندوق هايتي للاستجابة لحالات الطوارئ عقب الزلزال الذي وقع في عام 2010؛ وذلك بعد أن كانت دولًا متلقية للمساعدات في السابق

6 Smith, 2011

7 تقرير المساعدات الإنسانية العالمية، 2016

- والتمويل الأساسي، والمنظمات غير الحكومية/المنظمات غير الحكومية التي تنظمها الحكومات، وتقديم المساعدات فيما بين الحكومات، والمساعدات العينية، والمساعدات النقدية، والمشاركة/الدبلوماسية الإنسانية؟ كيف تختلف هذه التوجهات حسب نوعية المانحين والأزمات؟
- التداعيات. ما هي الآثار المترتبة على مشاركة المملكة العربية السعودية الإنسانية في القطاع الإنساني العالمي؟

## الإطار 1: تعريف المصطلحات

يُقصد بالمساعدة الإنمائية الرسمية المنح أو القروض أو المساعدة التقنية المقدّمة إلى البلدان النامية والمنظمات متعددة الأطراف بهدف المساهمة في التنمية الاقتصادية. وفي الحالات التي تكون فيها المساعدة في هيئة قرض، يتعين أن يشمل ذلك القرض منحة بنسبة لا تقل عن 25%<sup>11</sup>، وفيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية، تشير هذه الدراسة إلى المساعدات والأنشطة التي تشمل «حماية المدنيين وأولئك الذين كفوا عن المشاركة في الأعمال القتالية، وتوفير الغذاء والماء والصرف الصحي والمأوى والخدمات الصحية وغيرها من بنود المساعدات، لصالح الأشخاص المتضررين ولتسهيل عودتهم إلى حياتهم ومعيشتهم الطبيعية» والتي تهدف إلى «إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة والحفاظ على كرامة الإنسان أثناء وفي أعقاب الأزمات من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية، فضلاً عن منع وقوع مثل هذه الحالات وتعزيز التأهب لها»<sup>12</sup>.

هناك عدة تعاريف لما يشكل «الجهات المانحة الناشئة». وغالباً ما يشير هذا المصطلح إلى البرازيل والهند والصين، وكذلك دول الخليج العربي.<sup>13</sup> ومن جانبها، تقسم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مقدمي التعاون الإنمائي من خارج لجنة المساعدة الإنمائية إلى المانحين العرب، ومقدمي التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والجهات المانحة الناشئة. ولكنها لا تشمل المانحين العرب ضمن فئة «الجهات المانحة الناشئة»، التي تعرّفها بأنها «البلدان التي لديها برامج مساعدات جديدة نسبياً، أو تم إحياؤها مؤخراً؛ ويشكل معظمها الدول التي انضمت حديثاً إلى الاتحاد الأوروبي ... وقد تقدمت دول أخرى، مثل إستونيا وسلوفينيا، بطلب للانضمام إلى عضوية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتوسعي لتعميق مشاركتها مع لجنة المساعدة الإنمائية. وتنطبق خصائص هذه الفئة على بعض الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لا سيما إسرائيل وروسيا

الخيرية العربية على مدى السنوات العشر الماضية، وقد استقت بعض النتائج الواردة في هذا التقرير بشكل مباشر من تجاربها في هذا القطاع في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وبالإضافة إلى المقابلات المتعمقة التي أجريت مع الأطراف المعنية ومراجعة الأدبيات، فإن هذه الدراسة تستند إلى مساهمتين جديرتين بالاهتمام لتحليل المشهد العربي للمساعدات: تقرير صادر عن معهد السياسات العامة العالمية قام بإعداده خالد آل يحيى وناتالي فوستير في عام 2011 حول المملكة العربية السعودية باعتبارها أحد الجهات المانحة في المجال الإنساني،<sup>9</sup> ودراسة صادرة عن معهد كريستيان ميشلسن وقام بإعدادها إسبن فيلانجر حول أنماط الإنفاق على المساعدات الخارجية العربية.<sup>10</sup> وفي حين يقر واضعوا التقرير الأول بالمساهمات الكبيرة التي قدمتها المملكة العربية السعودية للكوارث الطبيعية والأزمات في جميع أنحاء العالم، والتي تجاوز بعضها تلك التي قدمها المانحون التقليديون، إلا أنهما خلصا إلى وجود عدد من أوجه القصور التي تمنع المملكة من تحقيق كامل إمكاناتها كجهة مانحة إنسانية، مثل الافتقار إلى «إطار متسق ومنظم للمعونة الإنسانية و ... هيئة مركزية للاضطلاع بمهمة تنسيق عمليات الإغاثة والإشراف عليها». ويشير فيلانجر في دراسته إلى محدودية الشفافية، وعدم انتظام المساعدات نتيجة اعتماد المملكة العربية السعودية على عائدات النفط والغاز، وعدم وجود مشاركة فعالة في المناقشات الخاصة بسياسات المعونة والتي كانت عاملاً محورياً لتطوير هيكل المعونة العربية. تبحث هذه الدراسة هذه القضايا في سياق تحول السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية نحو اتخاذ موقف أكثر تدخّلية، لا سيما في مشاركتها في الصراع الدائر في اليمن، وانتقال مشاركتها الإنسانية من تخصيص المنح بصورة غير رسمية إلى أشكال أكثر مؤسسية من العطاء.

وتعد دراسة الحالة الماثلة جزءاً من مشروع بحثي أوسع نطاقاً بشأن العلاقة بين السياسة الخارجية والعمل الإنساني، مصحوب بدراستي حالة عن الصين والمملكة المتحدة. وفي حالة المملكة العربية السعودية تحديداً، يقدم البحث تحليلاً لما يلي:

- القوى المحركة للسياسة الخارجية. ما هي القوى المحركة والأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، خاصة في ضوء التحولات الأخيرة في السياق الاجتماعي السياسي والأمني في الخليج؟ كيف تؤثر أهداف السياسة الخارجية على طرق تقديم المملكة العربية السعودية ومشاركتها في المساعدة الإنسانية؟
- التوجهات. ما هي التوجهات التي تظهر في كيفية استجابة المملكة العربية السعودية للأزمات الإنسانية— من خلال الدعم الثنائي، والتوزيع المباشر للمساعدات، والقنوات متعددة الأطراف،

Momani and Ennis, 2012: 606 11

GHD, 2003 12

Momani and Ennis, 2012: 605 13

Al-Yahya and Fustier, 2011 9

Villanger, 2007 10



## 1.1 ملحوظة بشأن البحث

ثمة صعوبة في إجراء البحوث حول المساعدات السعودية؛ فهناك ندرة في الأدبيات والتحليلات الخاصة بسياسات الدولة وبنيتها الإنسانية، كما يصعب الوصول إلى مؤسساتها—والمسؤولين العاملين بها—بغرض البحث وجمع البيانات. ولمَّا كانت الباحثة امرأة، فقد جعل ذلك مهمة إجراء المقابلات أكثر تعقيدًا، ولاسيما في بلدٍ محافظ كالسعودية. ومع ذلك، فقد تمكنت من إجراء عددٍ من المقابلات المهمة التي تم الاسترشاد بها في التحليلات الواردة في البحث. وبالإضافة إلى البحوث المكتتبية المستفيضة في التقارير والمؤلفات الأكاديمية والمصادر غير الرسمية (أو الرمادية) حول السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية وأنشطتها الإنسانية، فقد أُجريت نحو 20 مقابلة مع كبار المسؤولين الحكوميين، والعاملين في المجال الإنساني والأكاديميين في كلِّ من الرياض ولندن في أماكن مختلفة مثل الوزارات والمنظمات الإنسانية، كما أُجريت مقابلات للمتابعة عبر سكايب. وفيما يتعلق بمراجعة الأدبيات، فقد بذلت الباحثة جهودًا واعية في مطالعة المصادر باللغتين العربية والإنجليزية بغية تقديم وجهة نظر أكثر دقة بشأن مشاركة المملكة العربية السعودية في سياقات مختلفة في منطقة الخليج وخارجها.

وتركيا<sup>14</sup>. وتعتبر العبارات من قبيل «الجديدة» و«الناشئة» تسميات خاطئة: فقد شاركت دول مانحة مثل الصين والبرازيل وروسيا والكويت والمملكة العربية السعودية في المساعدات الدولية لعقود عديدة ولها تاريخ طويل من العطاء الخيري. ولعل ما هو الجديد هو تزايد حجم مساهماتها، وظهور مؤسسات وهيكل جديدة، والاهتمام الذي تجتذبه من داخل المنظومة الإنسانية «التقليدية».

يقدم القسم الأول من التقرير لمحة عامة عن المملكة العربية السعودية بوصفها جهة فاعلة في المجال الإنساني، وهيكل القطاع الإنساني والترتيبات الخاصة بإدارته. ويحلل القسم الثاني العوامل المحركة للمساعدات الإنسانية السعودية، كما يبحث في التجاذب بين الدوافع الدينية والدوافع السياسية التي تكمن وراء التدخل السعودي في الأزمات. أما القسم الأخير من التقرير فيستكشف بعض الآثار المترتبة على مشاركة المملكة العربية السعودية في الاستجابة الإنسانية للقطاع الإنساني الدولي.



# 2 المملكة العربية السعودية كجهة فاعلة في المجال الإنساني

تكتسي هذه التطورات أهمية كبرى نظراً لأنه كلما كان السياق المحلي والإقليمي أكثر اضطراباً، ستسعى المملكة العربية السعودية بشكل أكبر إلى استخدام المساعدات التي تقدمها من أجل تعزيز صورتها كدولة مستقرة وراعية للأعمال الخيرية.

## 2.1 الحوكمة وصنع القرار

لا يتمتع المجتمع المدني ولا قطاع الشؤون الإنسانية بالاستقلالية في المملكة العربية السعودية، إذ يتعين على جميع المنظمات تقديم التقارير إلى الحكومة: «في دولة استبدادية مثل المملكة العربية السعودية، حيث لا يوجد بها فعلياً أي تمثيل هيكلي رسمي للشعب (بخلاف مجلس الشورى)، لا يمتلك الناس أية وسيلة للتأثير على عملية صنع القرار».<sup>18</sup> ويعتبر تكوين الجمعيات بكافة أشكاله عملاً غير قانوني يخضع لعقوبات شديدة.<sup>19</sup> وعلى الرغم من أن النظام الأساسي للحكم في السعودية يشجع بشكل واضح على العطاء وأعمال الخير، فإن ثمة قيود شديدة تكبل حقوق الإنسان الأساسية—كحرية التعبير والتجمّع—التي تعد ركيزة أي مجتمع مدني أو تطوعي خيري منظم.<sup>20</sup> ويُذكر أن جميع الجمعيات والمنظمات في المملكة العربية السعودية مسجلة لدى الدولة ومدروسة من قبل الهيئة الوطنية للجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تضطلع بمسؤولية تطوير قطاع المجتمع المدني وتتمتع بحق الاعتراض فيما يتعلق بتطوير البرامج والسماح باستقبال الزوار واعتماد أعضاء مجلس الإدارة.<sup>21</sup>

وكما هو الحال في المنطقة على نطاق أوسع، فقد ظل العطاء الاجتماعي في المملكة العربية السعودية يستهدف إلى حد بعيد حالات معينة، إذ لا يستند إلى أية رؤية بعيدة المدى، بل تحركه الدوافع الدينية والخيرية. ويعتمد القطاع الخيري إلى حد كبير على العطاء الفردي والقنوات الدينية، مثل الزكاة والعشور.<sup>22</sup> ومن الناحية الهيكلية، يتكون القطاع الإنساني من مجموعة من الوزارات، على رأسها وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الخارجية، والمؤسسات؛ ولا توجد ضوابط

يقوم القطاع الإنساني في المملكة العربية السعودية، بدرجة كبيرة، على الموروثات الثقافية الإسلامية الخاصة بالعطاء الإنساني الذي يأتي عادة في هيئة مساعدات تقدّم مباشرة إلى المنظمات والمستفيدين على أرض الواقع. يحرص السعوديون، مثلهم في ذلك مثل سائر المانحين ومحبي الأعمال الخيرية الخليجيين، على توشي الكتمان بشأن أعمال الخير التي يقومون بها، وذلك إعمالاً بالتعاليم الإسلامية التي تدعو إلى التصدّق حُفِيّة حفاظاً على كرامة المستفيدين؛ إذ قال رسول الله ﷺ: إن الله يحب العبد التَّقِيَّ الغَنِيَّ الخَفِيَّ. ونتيجة لذلك، يميل السعوديون إلى عدم نشر أية معلومات عن أعمالهم الخيرية أو الإفصاح عن قنواتهم والمستفيدين منها.<sup>15</sup> وعادة ما يتم تسليم التبرعات إلى المستفيدين بشكل مباشر كصدقة. ويعد ذلك جزءاً من توجه أوسع في المنطقة، حيث لم يتم تقديم سوى عدد محدود من التبرعات من خلال النظام المصرفي: سجّل بنك كوتس البريطاني الخاص 20 تبرعاً بإجمالي مليون دولار أمريكي أو أكثر مقدمين من المنطقة خلال عام 2015، في مقابل 355 تبرعاً في المملكة المتحدة.<sup>16</sup>

وفي الوقت ذاته، فإن المأسسة المتنامية للمنح التي تقدمها المملكة العربية السعودية لأسباب إنسانية وإنمائية، لا سيما مع إنشاء مركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدات الإنسانية الذي يوفر الإغاثة الدولية للمجتمعات التي تعاني من الأزمات، يمثل خطوة نحو اعتماد أنماط العطاء الغربية من خلال الهيكل الدولي القائم للعمل الإنساني. ويحدث هذا التطور في ظل مناخ يسوده عدم الاستقرار الداخلي والإقليمي. فعلى الصعيد المحلي، أثارت مظالم الأقلية الشيعية التي طال أمدها في المملكة العربية السعودية الاضطرابات في بلدة العوامية التي تقطنها أغلبية شيعية في آب/أغسطس 2017، حيث وقعت اشتباكات بين قوات الأمن ومتظاهرين مسلحين خلّفت العديد من القتلى وأجبرت السكان على مغادرة منازلهم. وعلى الصعيد الإقليمي، تشارك المملكة العربية السعودية بثقل كبير في الصراع الدائر في اليمن بوصفها أحد الأطراف المتحاربة وفي الوقت نفسه أحد المساهمين الرئيسيين في توفير المساعدات. وقد قطعت السعودية أيضاً علاقاتها مع قطر وفرضت حصاراً عليها بسبب دعم الدوحة للإرهاب حسبما يقول السعوديون.<sup>17</sup>

Montagu, 2015 18

انظر المرجع نفسه

Derbal, 2011 20

انظر المرجع نفسه

El Taraboulsi, 2011 22

15 الأمير الوليد بن طلال هو الشخصية العربية الأولى والوحيدة التي قامت بدعم مبادرة تعهد العطاء، وهي مبادرة يقودها بيل غيتس ووارن بافيت. ويعد التعهد التزاماً عاماً من جانب الأثرياء والأسر الميسورة في العالم لتكريس الجانب الأكبر من ثروتهم لخدمة المجتمعات المحلية والأشخاص المحتاجين.

Alkhalisi, 2017 16

Fisher, 2016 17

وموازنات محددة، فضلاً عن عدم وضوح آليات صنع القرار والإبلاغ وتداخل الولايات. ولم تفلح المحادثات التي أُجريت مع المسؤولين السعوديين في إطار هذه الدراسة في توضيح نظام حوكمة مؤسسات المعونة، أو التفاصيل الخاصة بتصور المسؤولين للدور الإنساني الذي تلعبه المملكة العربية السعودية في المنطقة وخارجها. وتعد هياكل الحوكمة مبهممة وغير مفهومة، كما يوجد قصور في الخبرة المهنية والمعرفة بمجال المساعدات الإنسانية. وقد حال الاعتماد المفرط على الموظفين الدوليين في المنظمات الإنسانية والإنمائية دون تطور الهياكل والخبرات الإنسانية المحلية المستدامة.

## 2.2 حجم وقنوات المساعدات

تشير تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي<sup>23</sup> إلى أنه في عام 2014 بلغ حجم المساعدات الإنمائية الخارجية السعودية 14,5 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 1,9% من الدخل القومي الإجمالي للبلاد. وتضع هذه النسبة المملكة العربية السعودية على رأس قائمة الدول المانحة على مستوى العالم، حيث تتجاوز الهدف الذي حددته الأمم المتحدة من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ 0,7% من الناتج القومي الإجمالي. وفيما يتعلق بإجمالي المساعدات الإنمائية الخارجية، احتلت السعودية في المرتبة الرابعة في عام 2014 (والسابعة من حيث المساعدات المصنفة كمساعدات إنسانية)، وفيما بين عامي 2005 و2014 احتلت السعودية المركز العاشر.<sup>24</sup> وتجدر الإشارة إلى أن معظم المساعدات تقدّم في شكل منح (78% من المساعدات الإنمائية الخارجية السعودية) وليس قروض.<sup>25</sup> وتقدّم المساعدات من خلال ترتيبات ثنائية عن طريق المؤسسات، مثل الصندوق السعودي للتنمية ومركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدات الإنسانية؛ وترتيبات متعددة الأطراف عن طريق الهيئات الإقليمية، مثل البنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الإفريقي للتنمية، والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا؛ ومن خلال المنظمات العالمية مثل صندوق النقد الدولي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والأمم المتحدة، والبنك الدولي. وتشمل المؤسسات الأخرى التي تتولى تقديم المساعدة الإنسانية المؤسسات الملكية والحملات العامة. وقد حشد الملك وآخرون من العائلة المالكة حملات وطنية كبيرة لخدمة أغراض إنسانية، منها حملة أُطلقت في عام 2010 وجمعت 120 مليون دولار أمريكي لمواجهة الفيضانات في باكستان.<sup>26</sup>

ويُسلط الضوء في هذه الدراسة على عدة خصائص تميّز العطاء السعودي. أولاً، أشارت المقابلات التي تم إجراؤها في إطار هذه الدراسة إلى وجود نموذج ناشئ «مهجّن» للمساعدة الإنسانية السعودية يتبع نهجين تمويلين عامّين: نهج (مُبلّغ عنه) يُضخّ فيه التمويل من خلال الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية، والأخر (غير مرئي) يوجّه فيه التمويل مباشرة إلى منظمات المجتمع المدني المحلية والجهات الفاعلة على أرض الواقع في البلدان المتلقية للموئل. وثانيًا، فقد أشار المشاركون إلى وجود ارتباط بين العمل الإنساني والعمل التنموي، حيث أبدوا اعتراضهم على التعريفات الغربية التي تميّز بينهما. ويتجلى عدم وجود تمييز رسمي بين المساعدات الإنسانية والمساعدات الإنمائية في عمل اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني، والتي قامت بتمويل عددٍ من المشاريع الإنسانية والإنمائية «في محاولة لتلبية احتياجات الأسر والأطفال الفلسطينيين من الأغذية والملابس والدواء والمأوى»، فضلاً عن «توفير الرعاية الاجتماعية والتعليمية والصحية، والاستجابة لمتطلبات الشعب الفلسطيني التنموية والسكنية».<sup>27</sup> ولا توجد مخصّصات مالية خاصة بالأعمال التنموية على نحو منفصل عن المساعدات الإنسانية. وقد تعهدت اللجنة أيضًا بتقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية من أجل إعادة بناء الطرق والمدارس، وذلك في ضوء تأكيد المحييين على أن تطوير البنية التحتية يعتبر عنصرًا أساسيًا في استراتيجياتهم الإنسانية والإنمائية. ويعد هذا هو الاتجاه السائد في منطقة الخليج بشكل عام، حيث يتم توجيه أكثر من نصف القروض المقدمة من دول الخليج العربي نحو البنية التحتية؛ إذ تفيد تقارير البنك الدولي بأن أغلب المساعدات توجّه إلى القطاعات الاجتماعية والزراعية.<sup>28</sup>

ثالثًا، يتضح جليًا أن السعوديين يفضلون توجيه عطائهم إلى المنطقة العربية: ففي عام 2016، بلغت نسبة المساعدات الإنسانية التي قدمتها المملكة العربية السعودية للدول في محيطها الإقليمي ما يقارب 94% من إجمالي ما أنفقته السعودية على المساعدات الإنسانية بوجه عام بقيمة 360 مليون دولار أمريكي.<sup>29</sup> وقد تلقى اليمن 76% من إجمالي المساعدات الإنسانية في عام 2016 و70% في عام 2015، فيما تلقى العراق 63% في عام 2014، وسوريا 55% في عام 2012. وفي عام 2013، تم توجيه 24 مليون دولار من إجمالي المساعدات الإنسانية السعودية، التي تبلغ قيمتها 109 مليون دولار أمريكي، إلى الأردن و20 مليون دولار إلى لبنان.<sup>30</sup> وتعد البلدان ذات الأغلبية المسلمة أيضًا من أبرز المستفيدين من المساعدات السعودية؛ حيث يتم رصد مخصصات كبيرة ومنتظمة لبلدان مثل مالي وطاجيكستان وجيبوتي.<sup>31</sup> ويشكّل هذا

27 وزارة الداخلية، 2011.

Momani and Ennis, 2012: 618 28

29 انظر الملحق 1

30 تقرير المساعدات الإنسانية العالمية، 2014

31 تقرير المساعدات الإنسانية العالمية، 2017

UNDP, 2016 23

Al Ahmari, Adhwan and Dakamseh, 2016 24

UNDP, 2016 25

UNDP, 2016 26

الميل الإقليمي جزءًا من التزامٍ أوسع نطاقًا بتعزيز التضامن فيما بين بلدان الجنوب والتركيز على التاريخ المشترك مع الاقتصادات المتخلفة عن الركب في الجزء الجنوبي من العالم. وكما ذكر الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود، رئيس برنامج الخليج العربي للتنمية (Ag-Fund):

كان الدافع المحرك للمانحين العرب، ومازال، رغبتهم الصادقة في المساعدة قدر المستطاع في جهود التنمية التي تبذلها البلدان المجاورة التي تعاني من الفقر المدقع. والواقع أن العرب لم يقتصر دورهم الفعال على استحداث عبارة «التضامن فيما بين بلدان الجنوب»، بل أنهم يساهمون في ممارسة التضامن حتى يومنا هذا. كما أنه جهدٌ استمر دون انقطاع حتى خلال السنوات العجاف التي شهدتها ثمانينيات القرن الماضي بعد أن تهاوت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها.<sup>32</sup>

ويظهر هذا التضامن في تخصيص 62% من إجمالي المساعدات الخليجية للبلدان العربية في الفترة ما بين عامي 1970 و2008، فيما تم تخصيص 21% للبلدان الآسيوية و15% للبلدان الأفريقية. كما ساهمت المساعدات التي قدمتها دول الخليج في إعادة إعمار البوسنة والهرسك بعد انتهاء الحرب.

وأخيرًا، ينزع العطاء السعودي إلى تفضيل القنوات الثنائية، غير أن المملكة العربية السعودية تعد أيضًا من الدول المانحة السخية للأمم المتحدة والمنظومة متعددة الأطراف؛ بل إنها جاءت في صدارة البلدان العربية المانحة من خلال منظومة الأمم المتحدة في عام 2016، وفي عام 2015 تجاوزت الأموال التي تم ضخها من خلال الأمم المتحدة تلك التي يتم توجيهها على المستوى الثنائي. بيد أن كيفية اتخاذ مثل هذه القرارات تتسم بعدم الوضوح، ولا توجد قوانين محددة لتنظيم كيفية توزيع الأموال ومن خلال أي القنوات (الأمم المتحدة، القنوات الثنائية، القنوات متعددة الأطراف). ومن الجدير بالذكر أيضًا أن زيادة التمويل متعدد الأطراف قد جاءت عقب اندلاع الحرب في اليمن، ومن الصعب عدم تفسير ذلك كمحاولة من المملكة العربية السعودية لتلميع صورة البلاد بعد ورود تقارير عن وقوع انتهاكات للقانون الإنساني الدولي في الصراع الدائر هناك.

وثمة أمرٌ بالغ الأهمية يجب الانتباه له عند مناقشة المساعدات الإنسانية السعودية: على الرغم من إتاحة الأرقام الرسمية الخاصة بالمانحين السعوديين من خلال نظام التتبع المالي، فإن حجم المساعدات الإنسانية التي أُبلِغَت إلى نظام التتبع المالي في عام

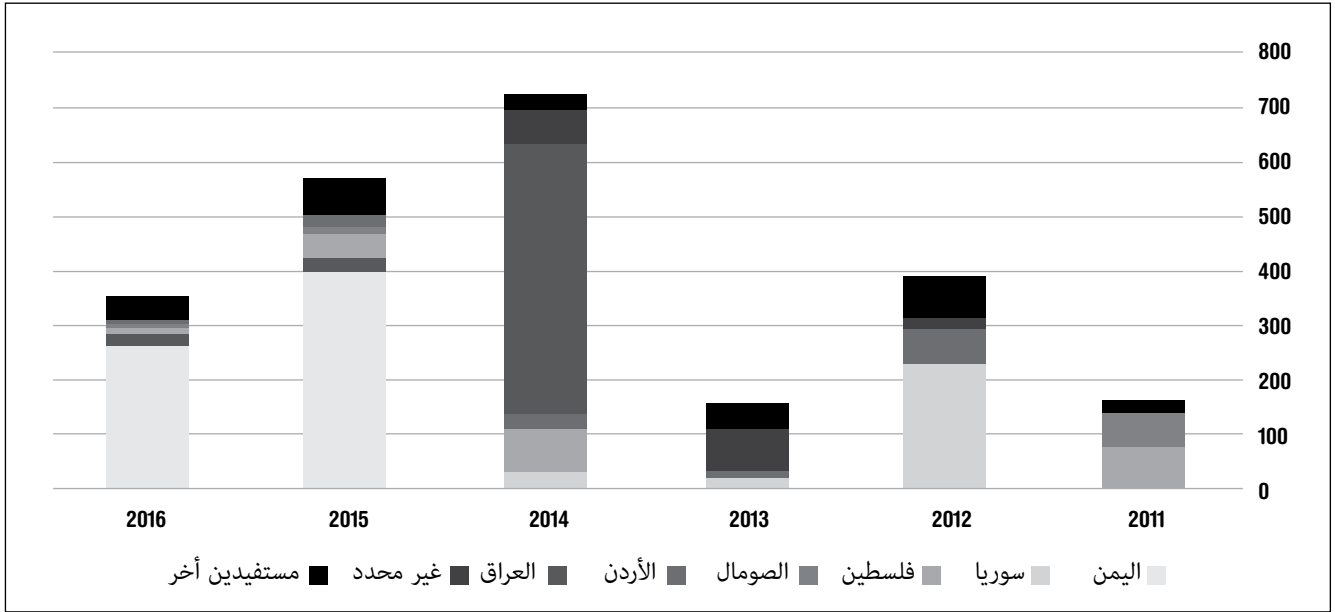
2016 بإجمالي 364 مليون دولار لا يقدم صورة كاملة عن العطاء السعودي؛ إذ أن المبالغ التي ترصدها الأسرة المالكة أو يتم توجيهها مباشرة إلى منظمات المجتمع المدني في البلدان المتضررة، على سبيل المثال، لا تكون بالضرورة متاحة في المجال العام. وعلى الرغم من إضفاء الصبغة المؤسسية على عملية تقديم المعونات على نحو متزايد، فلا تزال إدارة أموال المساعدات تتم دون الإفصاح عنها للجمهور.<sup>33</sup> ويُعزى ذلك في جانب منه—كما ذكرنا آنفًا—إلى التعاليم الإسلامية والتركيز على حرية التقدير في العطاء الخيري، وهي نقطة أكدها المجيبون خلال المقابلات التي أُجريت في إطار الدراسة. ولكن في الوقت نفسه، في ظل غياب الإفصاح والشفافية يصبح من الصعب فهم نطاق مساهمات المملكة العربية السعودية وحجمها بشكل كامل، أو بيان ما إذا كانت قراراتها الخاصة بتقديم المساعدات تتماشى مع الواجب الإنساني لمساعدة المجتمعات المتضررة بغض النظر عن انتمائهم السياسي ومع مبدأ الحياد.

وقد أكدت مصادر يمنية على تسييس الاستجابة الإنسانية واستخدام المساعدات كورقة مساومة في النزاع الدائر هناك. وفي إحدى المقابلات التي أُجريت، أوضح أحد عمال الإغاثة الإنسانية في اليمن كيف يتسبب التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية في تأخير تدفق المساعدات من ميناء الحديدة، في حين يمنع الحوثيون تدفق المساعدات داخل اليمن.

## الإطار 2: صندوق العيش والمعيشة

صندوق العيش والمعيشة هو شراكة بقيمة 2,5 مليار دولار أمريكي بين مؤسسة بيل وميليندا جيتس والبنك الإسلامي للتنمية (IDB) الذي يتخذ من مدينة جدة مقرًا له. ويجمع الصندوق بين قروض البنك الإسلامي للتنمية ومبالغ المنح، في هيئة صندوق استثماري متعدد المانحين. وتهدف هذه الشراكة إلى انتشار 400 مليون شخصًا من براثن الفقر والعوز. وعلى مدى خمس سنوات، سيقوم البنك الإسلامي للتنمية بصرف 2 مليار دولار أمريكي لتمويل عدة مشاريع في قطاعات الصحة والزراعة والبنية التحتية في 30 دولة إسلامية؛ على أن تقوم مؤسسة بيل وميليندا جيتس بجمع 500 مليون دولار أمريكي والمساهمة بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي، وقد ساهمت قطر بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي.<sup>34</sup>

## الشكل 1: أكبر البلدان المستفيدة من المساعدات الإنسانية المقدّمة من المملكة العربية السعودية (مليون دولار أمريكي)



## 2.3 الهياكل

### 2.3.1 مركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدات الإنسانية

تأسس مركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدات الإنسانية في مايو 2015 برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز. وقد أنشئ في الأساس بهدف تنسيق استجابة المملكة العربية السعودية الإنسانية للأزمة في اليمن، وإن كان اختصاصه الأوسع هو «تنسيق وإعادة تنظيم المساعدات الإنسانية السعودية تحت سقف واحد».<sup>35</sup> تبلغ ميزانية المركز 2 مليار ريال سعودي (500 مليون دولار) ويعمل بتكليف مباشر من الملك.<sup>36</sup> ووفقاً لما ذكره المشرف العام على المركز، الدكتور/عبد الله بن عبد العزيز الربيعة:

من المتوقع أن يكون المركز بمثابة مؤسسة شبه حكومية، ولكننا لا نعتمد كلياً على الحكومة السعودية. ويعد المركز منظمة مستقلة وغير هادفة للربح. نرفع تقاريرنا مباشرة إلى الملك سلمان. أما فيما يتعلق بالدعم المالي للمركز، فهو يأتي من التبرعات الحكومية ومن تبرعات الشركات والكيانات الخاصة والعامّة. ويعمل مركز الملك سلمان على نحو يتّسم بالشفافية، وبالتنسيق الوثيق مع وكالات المعونة الدولية الرئيسية. وهو يتوافق مع الأحكام التنظيمية للمعايير الدولية. وإننا نعتقد أن المركز سيحسن الطريقة التي تتبعها المملكة في الاستجابة للآزمات الإنسانية في المنطقة وحول العالم.<sup>37</sup>

وعلى الرغم من أن المركز قد أنشئ حديثاً، فقد أفاد بأنه نفذ 66 برنامجاً للمساعدات والإغاثة لفائدة أكثر من 36 مليون شخص، أغلبهم في اليمن. ومن الناحية البرنامجية، انصب التركيز على الأمن الغذائي وتدريب الشباب السعودي على تطوير مهاراتهم ليتمكنوا من العمل في الجمعيات الخيرية وفقاً للمعايير العالمية: «إننا نعمل من أجل بناء القدرات التي ستجعل هذا المركز في نهاية الأمر مركزاً نموذجياً للموارد والبحوث للمنطقة والعالم».<sup>38</sup> كما أقام المركز علاقات تعاون واسعة النطاق مع 62 وكالة عالمية، مثل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشركاء الإقليميين. وفي ديسمبر/كانون الأول 2016، وقع المركز اتفاق التعاون الأول له مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، حيث ساهم في تقديم المساعدات الغذائية إلى اللاجئين الفلسطينيين في سوريا بمبلغ مليون دولار أمريكي.<sup>39</sup> وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية عضو في اللجنة الاستشارية للأونروا منذ عام 2005، فإن اتفاق التعاون لا يمثل التزاماً بين الحكومة وإحدى منظمات المعونة، وإنما بين منطمتين إنسانيتين. وتعد المملكة العربية السعودية حالياً ثاني أكبر المانحين للأونروا.

ويمكن أن تكون هذه المبالغ كبيرة: ففي عام 2010، تجاوزت القيمة الإجمالية للمساعدات المتأتية من المواطنين السعوديين 388 مليون دولار أمريكي.<sup>41</sup>

### 2.3.3 الصندوق السعودي للتنمية

الصندوق السعودي للتنمية هو المؤسسة الإنمائية الأولى في المملكة العربية السعودية. وتأسس الصندوق في عام 1974 بموجب مرسوم ملكي ككيان قانوني مستقل، وبدأ أعماله في عام 1975. وكما هو محدد في ميثاقها، فإن الهدف الرئيسي للصندوق هو المساهمة في تمويل المشاريع الإنمائية في البلدان النامية عن طريق منح القروض لتلك الدول. ومن خلال برنامج التصدير السعودي، يقدم الصندوق تسهيلات ائتمانية وتأمينية لدعم الصادرات السعودية غير النفطية.<sup>42</sup> ويستخدم الصندوق القروض الثنائية غير المشروطة لتمويل المشاريع في البلدان النامية في قطاعات مثل النقل والاتصالات (32%)، والكهرباء والطاقة (21%)، والزراعة (19%).<sup>43</sup> ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،<sup>44</sup> يبلغ رأس مال الصندوق حالياً نحو 31 مليار ريال سعودي (8.27 مليار دولار أمريكي). وقدم الصندوق ما يقدر بنحو 30% من إجمالي المساعدات السعودية على هيئة تعاون متعدد الأطراف ومنح وقروض ميسرة خلال الفترة من 2005 إلى 2014. وقد منح الصندوق منذ إنشائه قروضاً إلى 83 دولة. كما تقوم بإدارة القروض والمنح التي تمولها وزارة المالية. يتم تقديم قروض الصندوق على أساس تيسيري إلى حد كبير: يتراوح متوسط سعر الفائدة بين 1 و2 في المائة وفترة سداد تصل إلى 50 سنة وفترة سماح تصل إلى 10 سنوات. كما تتمتع قروض الصندوق السعودي للتنمية بأعلى نسبة منح على مستوى العالم العالمي، حيث تتراوح نسبته بين 35 و59 في المائة.

### 2.3.4 هيئة الهلال الأحمر السعودي

تأسست هيئة الهلال الأحمر السعودي في عام 1963، وهي تقدم الخدمات الطبية الطارئة في خمس مناطق إدارية داخل المملكة العربية السعودية. كما تعمل على الحدود بين المملكة وجيرانها، بالتعاون الوثيق مع الجيش السعودي. ويضطلع الهلال الأحمر بدور خاص أثناء موسم الحج، إذ يقدم الإسعافات الأولية وينقل الحالات الطارئة بمركباته إلى أقرب المرافق الطبية.

### 2.3.5 المؤسسات المملّكية

تتمتع المؤسسات المملّكية بتاريخ طويل في المملكة العربية السعودية. ويتم إنشاؤها إما تخليداً لذكرى أفراد معينين من العائلة المالكة أو لتعكس رؤيتهم. ويعمل معظمهما، مثل مؤسسة الملك

وقد استفاد المركز أيضاً من الخبرات الدولية لعدد من المنظمات الإنسانية الإقليمية والثنائية والمتعددة الأطراف؛ حيث استعان بها في وضع استراتيجياته وتطوير هيكل الإدارة. وتوجد بمقر المركز في مدينة الرياض مكاتب لممثلي وكالات وهيئات الأمم المتحدة من الخليج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. بيد أن الغموض ما زال يكتنف ما أُحرز من تقدّم، سواء من حيث الرؤية الاستراتيجية أو في تطوير آليات الإدارة. وقد وُجّهت انتقادات إلى المركز بسبب نقص خبرة موظفيه التقنية وعدم درايتهم بمجال المساعدة الإنسانية.<sup>40</sup> وعلى نحو مماثل، وفي حين يبدو أن المركز مُكَلَّف بالإشراف على جميع الأموال التي تم تخصيصها من المصادر الحكومية والخاصة من أجل العمل الإنساني، باستثناء عملية توفير التمويل للأزمة السورية (التي تتولى وزارة الداخلية الإشراف عليها ومراقبتها)، فمن غير الواضح كيف سيتولى المركز تنفيذ مهمته التنسيقية، وذلك لأسباب أقلها وجود مؤسسات لها نفس التكليف، فضلاً عن خبرة المركز المحدودة في مجال رصد أموال المعونة وإدارتها.

### 2.3.2 اللجان والحملات الإغاثية السعودية

يرأس اللجان والحملات الإغاثية السعودية بوزارة الداخلية الدكتور ساعد العرابي الحارثي، وهو أيضاً مستشار النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، الأمير محمد بن نايف. وتُستخدم الأموال الخاصة المقدّمة من عامة الشعب السعودي بشكل علني في الأغراض الإنسانية. يتم إطلاق الحملات الشعبية بإذن من عاهل السعودية، وتُجمع الأموال من المصادر الخاصة تحت إشراف وزارة الداخلية. وبحسب ما ورد في الورقة البحثية التي قدمها الدكتور خالد يحيى وناتالي فوستير في عام 2011 بعنوان «المملكة العربية السعودية كجهة مانحة للمساعدات الإنسانية: جهود دولية ضخمة، مع ضعف في القدرات المؤسسية والتنظيمية»، فإن الأمور تسير على النحو التالي:

تبدأ الحملة الشعبية عادة بحملة تبرعات عبر التلفاز يقوم من خلالها الملك والعديد من كبار الأمراء بتقديم تبرعات شخصية. ومجرد الانتهاء من مرحلة جمع التبرعات، تشارك اللجنة التي تدير الحملة أيضاً في تنفيذ المساعدات. وتُنفق الأموال المتأتية من الحملات الشعبية على شراء مواد الإغاثة (المواد الغذائية والمعدات الطبية والمساكن المؤقتة والخيام وغير ذلك) أو تُصرف في شكل مساعدات مالية للأسر المتضررة. ويمكن أيضاً تُنفق في هيئة مساعدات طويلة الأجل (مثل إعادة إعمار المستشفيات والمساجد أو محطات المياه) أو كمنح دراسية للطلاب.

41 المرجع السابق

Villanger, 2007: 20 42

Momani and Ennis, 2012: 619; ANRDI, 2003 43

UNDP, 2016 44

40 مقابلة أجرتها معدة الدراسة عبر سكايب، أغسطس/آب 2016

خالد وجمعية ماجد للتنمية المجتمعية، داخل المملكة العربية السعودية، إذ تركز على تمكين الشباب وبناء قدراتهم وتطوير البنية التحتية. وكشفت المقابلات التي أُجريت مع المسؤولين في ثلاث مؤسسات ملكية في جدة والرياض عن وجود فهم عميق لاحتياجات المجتمعات المحلية وإدارة متطورة للعمليات.

وتعد الوليد للإنسانية منظمة جامعة تضم المؤسسات الخيرية الثلاث التابعة لمؤسسة الوليد بن طلال في المملكة العربية السعودية ولبنان. وتعمل الوليد للإنسانية من خلال أربعة مجالات تركيز: تعزيز الوفاق وبناء جسور التفاهم بين الثقافات والأديان؛ وتنمية المجتمعات المحلية؛ وتمكين المرأة والشباب؛ وتوفير الإغاثة لضحايا الكوارث الطبيعية. وقد

قدمت الوليد للإنسانية الدعم لعدد من الوكالات، مثل فيلق الرحمة والمنظمة الدولية للمؤل من أجل البشرية، في أعقاب وقوع زلزال نيبال في عام 2015. وفي مايو 2016، خصصت 20 مليون جنيه استرليني لأكاديمية القيادة الإنسانية، مما ساعد على إنشاء عشرة مراكز للاستجابة السريعة حول العالم بالشراكة مع منظمة إنقاذ الطفولة. ويتمثل الهدف من إنشاء هذه المراكز في إطلاع أفراد الإغاثة الإنسانية العاملين في الخطوط الأمامية على أحدث الأفكار والتكنولوجيات في مجال الاستجابة الإنسانية. وتجدر الإشارة إلى أن مؤسس الوليد للإنسانية، الأمير الوليد بن طلال، هو أحد الموقعين على مبادرة تعهد العطاء، وهي حملة عالمية يقودها بيل غيتس والملياردير الأمريكي وارين بافيت لحث أثرياء العالم على التبرع بنصف ثروتهم للأعمال الخيرية.



# 3 دوافع المساعدات الإنسانية السعودية: عطاء إسلامي أم واقعية سياسية؟

حظي بنصيبٍ من السلطة ينبغي أن يمارسها في نطاق مسؤولياته:  
حاكم أو محكوم، أب أو ابن، أو أيًّا كان. وقد قال رسول الله ﷺ:  
«كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».<sup>46</sup>

ويشير رينيه ريجر في كتابه عن علاقات المملكة العربية السعودية الخارجية (2017) إلى أن بعض المراقبين قد وصفوا البر والتقوى اللذين اتَّسم بهما العاهل السعودي السابق الملك عبد الله وتأثير قناعاته الدينية على قراراته السياسية. ومن أمثلة ذلك الوساطة التي استهلها الملك عبد الله بين حركتي فتح وحماس في عام 2007 لمساعدة إخوانه المسلمين في فلسطين؛ وذلك حسبما أكدت مصادر مطلَّعة.<sup>47</sup> كما استغلت المملكة العربية السعودية مشاركتها الإنسانية—وإن كانت لم تلق سوى نجاح محدود—لتعزيز صورتها كدولة خيرة على الساحة الدولية: «مملكة الإنسانية»، كما جاء في تقرير وزارة الداخلية المذكور أعلاه.<sup>48</sup>

تنطلق المساعدات الإنسانية التي تقدمها المملكة العربية السعودية من ثلاثة دوافع محرِّكة مترابطة: مبادئ الزكاة والصدقات الإسلامية وثقافة العطاء العربية، يدعمها وضع السعودية كحامي حمى الإسلام؛ والحرص البالغ على تحقيق الاستقرار المحلي والإقليمي؛ والاهتمام بإقامة علاقات مع الجهات الفاعلة الدولية. وغالبًا ما تقود مجموعة من القيم والمصالح عملية صنع القرارات الخاصة بالمعونات. ويتجلَّى تأثير الموروثات والتعاليم الإسلامية على المساعدات الإنسانية التي تقدمها السعودية في اللغة المستخدمة في النداءات الإنسانية، وكذلك في صياغة بياني المهمة والرؤية الخاصة بالمؤسسات الإنسانية والإنمائية. وفي الوقت نفسه، فإن أنماط العطاء السعودي وتركيزه بشكل رئيسي على بلدان المنطقة التي تمر بأزمات—في السنوات الأخيرة العراق وسوريا والآن اليمن، حيث تشارك السعودية كطرف محارب وكمقدم للمعونة في آنٍ واحد—تكشف عن الدور المركزي الذي تلعبه الواقعية السياسية في القرارات المتعلقة بتخصيص أموال المعونة.

## 3.2 الاستقرار المحلي والإقليمي

تشكّل المخاوف الواقعية السياسية إزاء الاستقرار المحلي والإقليمي ثاني العوامل المحرِّكة للعطاء السعودي. فعلى الصعيد المحلي، يتعين على الدولة الاستجابة لمطالب عدد هائل من الشباب (أغلبية السعوديين دون سن الثلاثين، ويبلغ معدل البطالة بين الشباب 29%)،<sup>49</sup> فضلًا عن الأقلية الشيعية المحرومة والتي تشكل 15% من السكان.<sup>50</sup> كما يوجد شعور قوي بعدم الأمان داخل البلاد فيما يتعلق بمستقبل الدولة كونها دولة معتمدة على النفط. في حين تحترق العائلة المالكة السلطة السياسية داخل المملكة، فإن النظام الحاكم لا يتمتع بحرية مطلقة في اتخاذ قراراته. وهناك آليات تقليدية يتم بموجبها نقل احتياجات المواطنين

## 3.1 موروثة العطاء الإسلامية

تعد ثقافة العطاء المتجذِّرة في الإسلام من العوامل المؤثِّرة في الأعمال الإنسانية التي تقوم بها المملكة العربية السعودية باعتبارها مهد الإسلام،<sup>45</sup> ووسيلة قوية تُمكن المملكة من القيام بدورها، في ضوء المسؤولية الملقاة على عاتق العاهل السعودي كخادمٍ للحرمين الشريفين. ووفقًا لتقرير صدر مؤخرًا عن وزارة الداخلية، فإن العمل الإنساني الذي تقوم به المملكة العربية السعودية ينبع من ثقافتها وقيمتها على حدٍّ سواء:

إن الفرد المسلم لا يجلس على الهامش كطرفٍ غير ذي أهمية؛ بل نجده دائمًا في قلب الأحداث يشارك بجدٍّ ونشاطٍ في جميع القضايا الإنسانية، ولا يتنصّل من المسؤولية التي أوكلها الله إليه؛ إذ جعله خليفةً له في الأرض بما يتناسب مع وضعه ودوره في الحياة. فكل من

46 وزارة الداخلية السعودية (2011)

47 المرجع السابق: 62

48 وزارة الداخلية السعودية (2011)

Glum, 2015 49

Foreign Policy, 2016 50

وأرائهم إلى العائلة الحاكمة في السعودية؛ مثل المجالس حيث يناقش السعوديون الشؤون العامة. ويقول رينيه ريجر<sup>51</sup> إن «النخبة الحاكمة في المملكة العربية السعودية تدرك أنه يتعين عليها احترام مصالح مواطنيها الفكرية والمادية المتباينة وتحقيق التوازن والتنسيق بينها وتحقيقها، حتى تمنعهم من الطعن في شرعيتها.» وهذا يعني أيضًا ضرورة أن توازن مشاريع الإصلاح الاجتماعي والتحرير المجتمعي بين مصالح الفئات الليبرالية والفئات المحافظة في المجتمع، وأن الأمر لا يقتصر ببساطة على قرار العائلة المالكة إقامة تلك المشاريع.<sup>52</sup>

وتشمل الإصلاحات المحلية التي تم إجراؤها في الآونة الأخيرة رؤية عام 2030 التي أُعلن عنها في نيسان/إبريل 2016. وهي عبارة عن خطة اقتصادية طموح تهدف إلى تأكيد مكانة المملكة القيادية في المنطقة ومعالجة مواطن الضعف المؤسسية والإدارية في البلاد. وتعتمد الخطة، التي أطلقها الأمير محمد بن سلمان ولي العهد والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، إلى أن تكون المملكة العربية السعودية «في العمق العربي والإسلامي، وقوة استثمارية رائدة، ومحور ربط القارات الثلاث».<sup>53</sup> ويتوخى جزء من الخطة تعزيز وإضفاء الصبغة الرسمية على «العمل الاجتماعي والخيري من أجل تعظيم النتائج ومضاعفة الأثر»، وذلك بدعم من الحكومة. ويتمثل الهدف من ذلك في تنمية القطاع غير الربحي من أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 5%، وحشد مليون متطوع في السنة. ووفقًا لتلك الرؤية:

لدينا اليوم أقل من 1000 مؤسسة وجمعية غير ربحية، ولتوسيع نطاق أثر هذا القطاع، سنواصل تطوير الأنظمة واللوائح اللازمة لتمكينها، وسنراجع أنظمتنا ولوائحنا لتشجيع الأوقاف على تمكين هذا القطاع من الحصول على مصادر تمويل مستدامة وتشجيع الشركات الرائدة والميسورين على إنشاء منظمات غير ربحية.

ولم يتم إصدار هذه اللوائح حتى وقت كتابة هذا التقرير، كما لم يتحدد بعد تأثيرها المحتمل على دور المملكة العربية السعودية كطرف فاعل في المجال الإنساني. وعلى نحوٍ أوسع نطاقًا، تواجه الخطة عددًا من التحديات الرئيسية، مثل الهبوط المستمر في أسعار النفط وما يترتب عليه من انخفاض هائل في الإيرادات الحكومية اللازمة لتنفيذ التغييرات المقترحة؛ والصراع المكثف الدائر في اليمن؛ والمقاومة الأساسية للتغيير في المملكة التي تتجسد في السياسة المحافظة التي تتبعها القيادات الدينية.<sup>54</sup> وبالنظر إلى هذه القيود، فمن غير الواضح ما إذا كانت رؤية 2030 ستسفر عن تغيير تحوُّلي حقيقي.

وعلى الصعيد الإقليمي، ترى المملكة العربية السعودية أن السبب الرئيسي للاضطرابات، هو التمدد الشيعي الإيراني وزيادة نفوذه، سواء داخل المملكة العربية السعودية أو في أماكن أخرى في المنطقة العربية (وهناك سببٌ ثانٍ، وإن كان أقل احتمالاً لعدم الاستقرار، هو التأثير التعاقبي للانتفاضات العربية التي انطلقت في عام 2011). يُذكر أن التوترات قائمة بين البلدين طويل: في أوائل الأربعينيات، منعت طهران مواطنيها من السفر إلى الأراضي المقدسة لأداء فريضة الحج لعدة سنوات بعد قيام السلطات السعودية بإعدام أحد الحجاج الإيرانيين بدعوى تدنيسه للكعبة الشريفة، مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وقد أدت مذبحة الحجاج الإيرانيين التي شهدتها موسم حج 1987 إلى حدوث قطيعة أخرى في عام 1988 استمرت لمدة ثلاث سنوات.<sup>55</sup>

وقد احتدمت هذه الخصومة في الآونة الأخيرة بسبب التغييرات التي حدثت في ميزان القوى في الشرق الأوسط في أعقاب «الحرب الأمريكية على الإرهاب» والانتفاضات التي شهدتها العالم العربي في عام 2011؛ حيث أزاحت الحرب الأمريكية على الإرهاب العراق خارج دائرة التأثير في المنطقة بعد أن كان قوة إقليمية بارزة، فيما كان للانتفاضات العربية بالغ الأثر في زعزعة الاستقرار في كلٍّ من مصر وسوريا. ومع القضاء على هذه القوى الإقليمية الكبرى، ازدادت حدة التنافس بين المملكة العربية السعودية وإيران. وقد تفاقمت المخاوف بشأن تزايد الحضور الإقليمي لإيران من خلال الاتفاق النووي الموقع بين إيران وست دول عربية في يوليو/تموز 2015، مما عزز علاقات طهران مع القوى الدولية والغربية.<sup>56</sup> وفي يناير/كانون الثاني 2016، أعدمت السعودية رجل الدين الشيعي البارز، نمر باقر النمر، إلى جانب 46 آخرين، مما أثار غضب إيران وأسفر عن قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. كما تعاملت الرياض بقوة مع الاضطرابات التي شهدتها مؤخرًا محافظة العوامة ذات الأغلبية الشيعية شرقي البلاد.<sup>57</sup> وفي محاولة للحفاظ على الاستقرار الإقليمي والحد من النفوذ الإيراني، استخدمت المملكة العربية السعودية عددًا من الاستراتيجيات، منها دعم الجهات الفاعلة الإقليمية التي تتفق معها ومع حلفائها الغربيين من حيث الأهداف.<sup>58</sup> وقد ازدادت التدخل العسكري السعودي في الصراعات الواقعة خارج أراضيها، ولا سيما فيما يتعلق بالحملة العسكرية في اليمن لمواجهة المتمردين الحوثيين الذين تدّعي السعودية أنهم مدعومون من إيران.

Ekhtiari Amiri et al., 2011 55

CFR, 2016 56

CFR, 2016 57

Kamrava, 2012 58

Rieger (2017): 41) 51

Rieger (2017) 52

http://vision2030.gov.sa/ar, رؤية 2030. المملكة العربية السعودية، 2030

Henderson, 2017 54

### 3.3 إقامة علاقات مع الجهات الفاعلة الدولية

دولة أخرى، باستثناء قوة درع الجزيرة التي أنشأتها دول مجلس التعاون الخليجي وقادتها المملكة العربية السعودية، حيث تم التدخل على نطاق أصغر لدعم نظام آل خليفة الحاكم في البحرين في عام 2011.<sup>60</sup> وقد أدى التدخل في اليمن بقيادة السعودية تحت مسمى «عملية عاصفة الحزم» إلى حدوث أزمة إنسانية واسعة النطاق؛ حيث تم خلالها شن عدة غارات الجوية وفرض حصار اقتصادي على اليمن. ويعاني أكثر من 14 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، فضلاً عن تشريد 2.8 مليون شخص داخلياً.<sup>61</sup> ومما زاد الطين بلة تفشي وباء الكوليرا في البلاد في عام 2017؛ حيث تركزت بدرجة كبيرة في المحافظات الشمالية والغربية التي كانت محور الضربات الجوية بقيادة السعودية والحصار الاقتصادي. وفي تموز/يوليو 2015، أعلنت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أن الوضع الإنساني في اليمن قد وصل إلى المستوى الثالث من الحالات الطارئة. وفي العام التالي أطلقت الوكالات مناقشات من أجل جمع 1.8 دولار أمريكي لتغطية أعمال الإغاثة الإنسانية في اليمن.<sup>62</sup>

يشير أحد المحللين<sup>63</sup> إلى أن التدخل العسكري السعودي في اليمن يشكّل «ضربة استباقية لتدشين سياسة خارجية إقليمية سعودية عنيفة». وقد وُصف هذا التدخل على أنه حربٌ بالوكالة وأحد مظاهر التنافس بين المملكة العربية السعودية وإيران، وإن كان الدليل على ضلوع إيران في الصراع الدائر في اليمن «مشكوكاً في صحته إلى حدٍ كبير».<sup>64</sup> وقد صدر تصريحات عن مسؤولين إيرانيين مفادها أنهم يرغبون في «دعم» الشعب اليمني بنفس الطريقة التي تدعم بها إيران السوريين.<sup>65</sup> بيد أنه لا يوجد دليل قوي على أن الحوثيين قد تلقوا دعماً جوهرياً من إيران. وجاء في تقرير أصدرته لجنة الأمم المتحدة المعنية بالجزءات المفروضة على إيران في عام 2015 أن إيران قدمت كميات صغيرة من الأسلحة إلى الحوثيين في عام 2009، وأياً كان الدعم الذي يتلقونه في الأزمة الحالية فمن المرجح أن يكون ضئيلاً تأثيره ضعيف على توازن القوى على أرض الواقع.<sup>66</sup> ويرتبط هذا الموقف السياسي الخارجي المؤيد للتدخل العسكري ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات التي شهدتها السعودية داخل الديوان الملكي في أعقاب تولي الملك سلمان مقاليد الحكم في المملكة.<sup>67</sup> وتحت حكم الملك سلمان، قطعت السعودية المساعدات العسكرية للبنان بسبب ما اعتبرته توسعاً لحركة حزب الله المدعومة من إيران هناك، كما تواصل الدعوة إلى إزاحة الرئيس السوري بشار الأسد.<sup>68</sup>

كانت خصومة المملكة العربية السعودية مع إيران حافزاً قوياً للمملكة لإقامة وتعزيز التحالفات مع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية بهدف الحصول على دعم تلك الجهات لقيادتها داخل العالمين العربي والإسلامي؛ ومن ثم فإن إضفاء الطابع المؤسسي على الأنشطة الإنسانية السعودية يرمي إلى تصدير صورة لدولة حديثة خيرة. وقد أشارت وزارة الداخلية السعودية إلى أن السعودية تعطي الأولوية للتوسع في مساعداتها لتشمل «إخوانها من العرب والمسلمين في الكوارث والنكبات»، فضلاً عن مساعدة الآخرين الذين يحتاجون إلى مساعدة عاجلة في جميع أنحاء العالم. وتصف الوزارة التعاون مع المنظمات الدولية على النحو التالي:

تتعاون المملكة مع المنظمات الدولية العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية إدراكاً منها لمسؤوليتها عن تعميق التفاهم والتضامن بين مختلف الأيديولوجيات واللغات والألوان. كما تحرص على تحقيق التقارب بين شعوب العالم، وتوحيد مشاعرهم وأهدافهم في إطار نظام إنساني ثابت يتماشى مع تعاليم الإسلام السمحة.

وثمة نقطة لا بد من الوقوف عندها وتوضيحها، وهي أنه على الرغم من أن السياسات السعودية القمعية تتصدر عناوين الصحف بصورة منتظمة، فإن التزامها بالتعاليم الإسلامية لا يتعارض بالضرورة مع المعايير والتوقعات الدولية؛ فمن الممكن أن يكون البلد ملتزماً بالشريعة الإسلامية، وفي الوقت ذاته يقيم علاقات دولية قوية ويقدم مساهمات إلى المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم.

### 3.4 العطاء الإسلامي والواقعية السياسية: الحرب في اليمن

في آذار/مارس 2015، انقلبت الحسابات والمعادلات المشوبة بالحدز بشأن الاستقرار الإقليمي في الخليج مع بدء التدخل العسكري بقيادة السعودية في اليمن بهدف إعادة الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى السلطة بعد انقلاب قام به الحوثيون الزيديون الذين تدّعي السعودية تلقيهم دعماً من إيران.<sup>59</sup> ومنذ غزو العراق للكويت في عام 1990، لم يقع أي تدخل عسكري من قبل أية دولة عربية في منطقة الخليج ضد

59 المملكة العربية السعودية لديها تاريخ من التدخل في السياسة اليمنية يعود إلى الثلاثينيات. وقد زودت زعماء القبائل والناشطين القبليين بالإعانات وتعاونت عسكرياً مع نظام علي عبدالله صالح، وشمل ذلك المشاركة في شن الهجمات على الحوثيين في صعدة في عام 2009. وفي عام 2011، ندد المتظاهرون المطالبون بالإطاحة بعلي عبدالله صالح بالتدخل السعودي، وهم يرددون باللغة العامية «اليمن مش البحرين» في إشارة إلى مشاركة السعودية في قوات درع الجزيرة (الرشيدي، 2013).

Young, 2013 60

61 للمزيد من المعلومات حول الأزمة الإنسانية في اليمن، يمكن الاطلاع على El Taraboulsi, 2015 و Larsson, 2015

62 راجع OCHA, 'Crisis Overview', <http://www.unocha.org/yemen/crisis-overview>

Al Rasheed, 2013 63

Poole, 2016 64

Middle East Eye, 2016 65

Juneau, 2016 66

Carey and Almashabi, 2016 67

المراجع السابق 68

وربما تكون التناقضات والتوترات بين دور المملكة العربية السعودية كجهة مانحة إنسانية وشواغلها السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي أكثر وضوحًا فيما يتعلق بمشاركة البلاد في اليمن. وإلى جانب غيرها من الدول المشاركة في التحالف المتحارب مع الحوثيين، كانت المملكة العربية السعودية أيضًا المانح الرئيسي للمساعدات الإنسانية، سواء بشكل مباشر أو عن طريق المنظمات متعددة الأطراف (وكانت رابع أكبر مساهم في النداء الإنساني الذي أطلقته الأمم المتحدة في عام 2016، بعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي). غير أن الجماعات الحقوقية اتهمت السعودية، بوصفها أحد الأطراف المتحاربة، بانتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وترقى الانتهاكات المزعومة إلى مرتبة جرائم الحرب، بما في ذلك استخدام الذخائر العنقودية المحظورة بموجب المعاهدات الدولية، والغارات الجوية التي شنتها قوات التحالف مما تسبب في إصابة المدنيين بشكل عشوائي، لا سيما في المدن الجنوبية مثل تعز ولحج والضالع وعدن، وشن الهجمات على عمال الإغاثة الإنسانية.<sup>69</sup> وفي عام 2015، قُتل ثلاثة من موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر واثنتان من موظفي جمعية الهلال الأحمر اليمني.<sup>70</sup> وتثير المزاعم المتعلقة بارتكاب جرائم حرب تساؤلات واضحة حول التزام المملكة العربية السعودية بالمبادئ الإنسانية، وإلى أي مدى تتحكم السياسة الخارجية وحسابات القوة في عملها الإنساني، في مقابل الواجب الإنساني. ولمَّا كان مركز الملك سلمان قد تعهد بتقديم 274 مليون دولار أمريكي كمساعدة طارئة لليمن خلال المؤتمر الذي دعت إليه الأمم المتحدة في أبريل/نيسان 2015، فإن تصرفات المملكة العربية السعودية أثناء النزاع تثير أيضًا تساؤلات قد تكون غير مريحة بالنسبة للنظام الإنساني الدولي.<sup>71</sup> كما تثير مشاركة السعودية

كطرف محارب في النزاع الدائر في اليمن الشكوك حول مدى حيادها. وقد تساءل بعض المخبين من داخل منظومة العمل الإنساني عما إذا كان قد تم منع وصول المساعدات السعودية إلى المناطق الحوثية؛ فيما يؤكد مركز الملك سلمان على أن المساعدات الإنسانية توزَّع على مختلف المناطق في اليمن، بغض النظر عن وقوعها تحت سيطرة الحوثيين أو الحكومة. ويشير المركز إلى أنه يعمل في محافظات صعدة وحجة وتعز والحديدة وعدن وصنعاء التي يسيطر عليها الحوثيون، فضلًا عن مناطق أخرى في اليمن.

وعلى نحو أعم، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لدعم التعاون بين المانحين الخليجيين والمنظمات الإنسانية الدولية التي تقدم المساعدات إلى اليمن، فإن عملية التنسيق لا تزال تنطوي على العديد من الإشكاليات، كما تسيطر المفاهيم السلبية لكل طرف تجاه الطرف الآخر على هذه التبادلات. وفي مقابلات أُجريت مع منظمات متعددة الأطراف ومانحين سعوديين، أشار المشاركون إلى فشل المانحين السعوديين في تحقيق الأهداف، وكذلك في قدرة المنظمات الدولية على تحديد أفضل الوسائل لإرسال المساعدات وتوزيعها. كما لعب عدم الثقة المتبادل دورًا في ذلك، إلى جانب عدم وجود رؤية مشتركة لإعادة إعمار اليمن. وعلى الجانب السعودي، أكد المستجيبون رغبتهم في أن تعاملهم منظومة الأمم المتحدة كشركاء وليس كبقرة تدر الأموال، واتهموا الأمم المتحدة بعدم الكفاءة في توزيع المساعدات في اليمن. من ناحية أخرى، أوضح أحد مسؤولي الأمم المتحدة أن السعودية كانت تطالب بكمٍّ مغالي فيه من المعلومات حول كيفية إنفاق الأموال السعودية في الاستجابة الإنسانية في اليمن، مما يجعل من الصعب اعتبار المملكة العربية السعودية شريكًا في العمل الإنساني.

# 4 الخلاصة

النسبية والتحديات التي تواجهه. ومن الضروري أيضاً إجراء مناقشات بشأن المساءلة بموجب القانون الإنساني الدولي، وهو أمر صعب ولكنه لازم. إن الانتهاكات الموثقة للقانون الدولي الإنساني في حرب اليمن تثير تساؤلات المجتمع الدولي حول الأعمال الإنسانية التي تقوم بها المملكة العربية السعودية.

يقدم التقرير التوصيات التالية لكل من المجتمع الإنساني والمجتمع الدولي والحكومة السعودية. وينبغي العمل بهذه التوصيات بشكل جماعي بمشاركة جميع الأطراف المعنية. وترى محررة التقرير ضرورة بذل جهود متواصلة ومنسقة من جانب الجهات الفاعلة الثلاث من أجل دفع العطاء الإنساني السعودي إلى الأمام ومضاعفة أثره في تلبية احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة وتطوير البنية التحتية اللازمة لإنشاء قطاع عربي للشؤون الإنسانية.

## يتعين على المجتمع الدولي أن يقوم بدور أكثر حزمًا لضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي

بموجب اتفاقيات جنيف لعام 1949، تقع على عاتق جميع الدول، سواء أكانت طرفاً في النزاع أم لم تكن، مسؤولية ممارسة نفوذها، بقدر المستطاع، لوقف انتهاكات القانون الإنساني الدولي. ويمكن القيام بذلك من خلال اتخاذ تدابير منفردة أو متعددة الأطراف، بما في ذلك فرض عقوبات على الدول.

إن العمل الإنساني الذي تقوم به المملكة العربية السعودية في اليمن لا ينبغي أن يثنى المجتمع الدولي عن إخضاعها والحوثيين للمساءلة عن أفعالهم بموجب القانون الإنساني الدولي. وتكشف إحدى الدراسات التحليلية، التي تناولت القطاع الإنساني في السعودية والتعارض بين الأولويات الوطنية للدولة وتطلعاتها الدولية، عن الطابع السياسي لاستجابتها الإنسانية وعملية المأسسة التي حدثت في الآونة الأخيرة للمساعدة الإنسانية. وينبغي أن يدرك العاملون في المجال الإنساني وواضعو السياسات هذا التسييس، ولكن يجب ألا يتغاضوا عنه إذا ما أضر بسلامة المجتمعات المتضررة. ويجب أن تخضع العمليات العسكرية السعودية في اليمن للتدقيق. كذلك لا بد من التحقيق بشكل دقيق ومستقل في انتهاكات حقوق الإنسان.

إن تأثر المساعدات الإنسانية السعودية بالمصالح السياسية الخارجية والتحولت التي شهدتها الجغرافيا السياسية في المنطقة ليس ظاهرة تنفرد بها المملكة، بل إن ذلك ينطبق على العديد من البلدان الأخرى في شتى أنحاء العالم؛ إذ يعد اهتمام الدولة بتعزيز مصالحها الوطنية من الدوافع الشائعة للمشاركة في العمل الإنساني، حيث تحدد مخصصاتها وتتخذ قراراتها من واقع تصورها لوضعها في النظام العالمي أو الإقليمي المتطور.<sup>72</sup> كما أن ذلك لا يمثل اتجاهاً جديداً: ففي التسعينيات حاولت الحكومة الأمريكية استخدام المعونة كأداة لإحداث تغييرات سياسة في بلدان مثل السودان وكوريا الشمالية.<sup>73</sup> بيد أن النقطة الرئيسية هنا هي كيفية تشكيل المعونة الإنسانية، وما إذا كانت المعاملات تتسم بالشفافية، ومدى إمكانية رصد المساعدات والتنبؤ بها من قِبَل المجتمع الدولي. وفي حالة المملكة العربية السعودية، فلا تزال المنح الإنسانية شديدة الإبهام بالنسبة للمجتمع الدولي. وهذه المشكلة توجد لدى العديد من المانحين العرب، وإن كانت تحمل أهمية أكبر في حالة المملكة العربية السعودية بسبب حجم عطاؤها ودورها القيادي في المنطقة.

إن دور السعودية كمانح إنساني (وتنموي) مدفوع بأولويات شؤونها الداخلية التي تشكّل أيضاً سياستها الخارجية ونمط مشاركتها مع القوى الإقليمية والدولية. وتعد المنح بمثابة أداة تستغلها السعودية لتعزيز صورتها كدولة تطلّع بدور قيادي في المنطقة، ولدعم سلطة النظام في ظل حالة عدم الاستقرار على الصعيدين الداخلي والإقليمي. ومن الأمور ذات الدلالة أن التحركات الأخيرة لإضفاء الصبغة المؤسسية على المساعدات السعودية قد صاحبها تحولٌ نحو سياسة خارجية أكثر ميلاً للتدخل في اليمن، وفي تعاملاتها مع دول أخرى في المنطقة، والتي كان آخرها الحصار المفروض على دولة قطر بتخطيط من السعودية وحلفائها. وتلعب المنح التي تقدمها السعودية دوراً سياسياً يعادل دورها الإنساني، إذ تستخدمها كوسيلة لتحقيق توازنٍ دقيق بين الأولويات المحلية والإقليمية والعالمية.

وثمة خطر أيضاً يتمثل في عدم توفير عملية المأسسة التي تجري في الوقت الراهن أساساً قوياً للقطاع الإنساني في المملكة العربية السعودية. ويحتاج الأمر إلى المزيد من التركيز على بناء المؤسسات، وتحديد المواهب، والتعاون مع الجهات المانحة العربية والدولية الأخرى بشأن الوضع الراهن وتطوير العمل الإنساني العربي في المستقبل ومزايه

يجب عدم السماح للمملكة العربية السعودية باستخدام العمل الإنساني كدليل على احترامها للقانون الإنساني. وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي بشكل عام، بدورٍ أكثر فعالية لضمان إجراء هذا التحقيق.

### يجب على المجتمع الدولي والجهات الإنسانية الفاعلة البدء الآن في التخطيط لإعادة إعمار اليمن بعد انتهاء الصراع

بالنظر إلى دور المملكة العربية السعودية كطرف متحارب في الصراع اليمني وتاريخ نفوذها السياسي في البلاد، فإن إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع لا يمكن أن يعهد بها إلى السعودية وجيرانها الخليجيين وحدهم. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ضمان إدارة هذه العملية على نحوٍ يكفل تلبية احتياجات الأشخاص المتضررين، وليس احتياجات السياسة السعودية.

### يجب أن يكون المانحون العرب أكثر شفافية

لتلبية احتياجات الأشخاص المتضررين، على الصعيد العالمي، ولا سيما في العالم العربي، يتعين على المانحين العرب مواصلة التوسع في عطائهم وجعله أكثر شفافية أمام المجتمع الدولي. وقد ازدادت المساهمات في الشرق الأوسط في عام 2016، في حين ظلت المساعدات المقدمة من الحكومات في الولايات المتحدة وآسيا وأوروبا كما هي. ويشير مؤشر بي إن بي باريا للتبرعات الفردية لعام 2016 إلى زيادة «المبالغ التي قدمها المانحون العرب، وحديثهم عن العطاء ومدى فعالية إنفاقهم على الأعمال الخيرية»<sup>74</sup> ولا يزال يتعين أن تقابل هذا التوسع في العطاء زيادة في الشفافية، مثل نشر التقارير السنوية والبيانات المالية والمعلومات المتعلقة بالعمليات. ولا تزال عمليات تقديم المنح تقتصر على حفنة صغيرة من المؤسسات والمنظمات الخيرية تحت مظلة العطاء الاجتماعي للشركات في العالم العربي.<sup>75</sup> ومن شأن زيادة التنسيق وإنشاء هياكل إدارية أكثر إحكامًا وتوخي المزيد من الشفافية، ضمان تلبية التمويل المقدم لاحتياجات المجتمعات المتضررة من الأزمات، بغض النظر عن ميولها أو انتمائها السياسي.

وفي حين تتسم الروابط بين السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية وعملها الإنساني بالتعقيد، كما هو الحال مع غيرها من الجهات المانحة في جميع أنحاء العالم، فمن الأهمية بمكان أن تركز المؤسسات الإنسانية في السعودية على المهنية والشفافية والالتزام بالمبادئ الإنسانية. ومع إطلاق رؤية 2030، تتمتع السعودية بفرصة ذهبية لقيادة الطريق نحو المزيد من الشفافية في منطقة الخليج وخارجها. ويمكن إقامة شراكات مستدامة بين المانحين الإنسانيين في الشمال والجنوب إذا كان هناك تدفق كافٍ للمعلومات حول القدرات والمزايا النسبية للأطراف المعنية. وتعد الشفافية عاملاً أساسياً في استمرار تلك الشراكات.

يجب على المملكة العربية السعودية وضع تصور لعطائها الإنساني والسعي للحصول على نقدٍ بَنَاءً للممارسات الحالية على صعيد بناء المؤسسات، يتعين على المملكة العربية السعودية وضع فلسفة محددة للعطاء الإنساني على الصعيد الدولي، وأن تكفل مراعاة ذلك في هياكلها الإدارية ودوائر صنع القرارات. والفرصة سانحة أمام السعودية لتطوير نموذج للعطاء الإنساني للعالمين العربي والإسلامي، بيد أن الدمج الظرفي بين وسائل العطاء التقليدية والطرق الغربية الأكثر مؤسسية في الوقت الحالي لا يزال غير مكتملٍ وغير متسق. فما هي الميزة النسبية التي تتمتع بها السعودية كجهة مانحة بخلاف تقديم الأموال؟ إلى أي مدى تتناسب مساعداتها الإنسانية مع معوناتها الإنمائية؟ ماذا سيكون شكل القطاع الإنساني السعودي في غضون خمس سنوات؟ إن وضع الاستراتيجيات وإجراء حوار مع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية تقوده رؤية محلية، يعد سبيلاً بَنَاءً للمضي قُدماً.

### تطوير طرق لإدراج التمويل الإسلامي ضمن المنح الإنسانية

يمكن إدراج مصادر التمويل المهمة، مثل الصكوك الإسلامية والتبرعات الدينية، على نحو أفضل في برامج مع غيرها من المصادر. غير أنه على الرغم من الاهتمام بالمانحين المسلمين، فثمة قصور في الغرب فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي. وإذا ما تأمين آليات الشفافية والإبلاغ عن البيانات، من الممكن أن يصبح التمويل الإسلامي وسيلة للمساعدة على سد الفجوة بين التمويل الغربي والإسلامي للاستجابات الإنسانية. ومن شأن ذلك أن يخلق فهماً مشتركاً وتنسيقاً أفضل بين المنح السعودية/الخليجية والمنح الغربية. ومن الأمثلة الرائدة على هذا الدمج بين النموذجين الغربي والإسلامي للمنح حي دبي للأوقاف والهبات، الذي وُصف بأنه أول مشروع عقاري اجتماعي في المنطقة العربية؛ حيث تُستخدم إيرادات الإيجار في الحي لتمويل الأعمال الخيرية. ويعمل مركز محمد بن راشد العالمي لاستشارات الوقف والهبة، الذي تأسس في مارس/آذار عام 2016، على توفير الاستشارات المجانية للمانحين حول سبل زيادة تأثير الأوقاف والعطاء في العالم العربي. ويقول الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة: «نفتح أبواب الخير لأهل الخير ونطمح أن نكون الشعب الأكثر وفاءً لخدمة الإنسانية». ويشكل ذلك تحولاً من الصدقات والعطاء الأقل تنظيمياً إلى أنماط استراتيجية أكثر مؤسسية للعطاء: «يقدم العديد من رجال الأعمال الصدقات سراً. ونريد منهم أن يعلنوا عن الهبات التي يقدمونها ليكونوا قدوة للآخرين».<sup>76</sup> وأخيراً، عقد منتدى العطاء من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالشراكة مع الملتقى العالمي للعطاء الإسلامي، جلسة على هامش القمة العالمية للعمل الإنساني تناولت دور العطاء الإسلامي في العمل الإنساني.

74 انظر <https://group.bnpparibas/en/press-release/2016-bnp-paribas-individual-philanthropy-index>

Abou Schneif, 2017 75

Stall, 2016 76

معالجة فقر البيانات المتعلقة بالعطاء والمساعدات العربية يشكل نقص البيانات عائقاً أمام التعاون في مجال المساعدة الإنسانية. ولا يُعرف سوى القليل عن كيفية ووقت اتخاذ القرارات داخل المنظمات الإنسانية في المنطقة العربية، ومَن المسؤول عن اتخاذ تلك القرارات. ومن شأن تبادل البيانات حول كيفية تحديد الأولويات والدروس المستفادة في ضوء الفرص والتحديات داخل قطاع المانحين الإنسانيين العرب، أن يساعد على بناء ذاكرة مؤسسية حول المساعدات الإنسانية في المنطقة. ويعد توثيق تدفقات التمويل في الوقت الراهن أمراً بالغ الصعوبة بسبب نقص البيانات والعقبات الماثلة أمام الوزارات والمؤسسات التي تشرف على المعونات.

يتعين على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني العربي، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الدولية، الاستثمار في إنشاء منتدى لإجراء مناقشات معمقة ومستدامة حول سياسة المساعدات العربية

ينبغي توسيع المنابر القائمة، مثل منتدى المؤسسات العربية والمنتدى العالمي للمانحين، واستخدامها على نحوٍ أكثر استراتيجية من أجل الجمع بين الجهات الفاعلة الرئيسية في العالم العربي ومن القطاع الإنساني الدولي. ويمكن أن تكون بمثابة منبر لمجتمع من الممارسين يهدف إلى مناقشة السياسات والقدرات والمزايا النسبية في القطاع الإنساني. وهناك حاجة إلى المزيد من الدعم من قادة المجتمع المدني العرب وغيرهم من الجهات الفاعلة في مجالي التنمية الدولية والعمل الإنساني، لترسيخ تلك المنتديات كمجال لمناقشة السياسات التي تحكّم المعونات في العالم العربي.





# المراجع

- تركي الفيصل بن عبد العزيز آل سعود (2013) "السياسة الخارجية السعودية"، ميدل إيست بوليسي،  
<http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/mepo.12044/abstract>
- خالد آل يحيى وناتالي فوستيير (2011) "المملكة العربية السعودية كجهة مانحة للمساعدات الإنسانية: جهود دولية ضخمة، مع ضعف القدرات المؤسسية والتنظيمية"، المعهد العالمي للسياسات العامة، ورقة بحثية رقم 14،  
<http://www.gppi.net/publications/humanitarian-action/article/saudi-arabia-as-a-humanitarian-donor-high-potential-little-institutionalization>
- المؤسسات الإنمائية الوطنية والإقليمية العربية: لمحة عامة (فيينا: صندوق الأوبك للتنمية الدولية، 2003)
- أندريا بيندر، كلوديا ماير، جوليا ستينس (2010) "المساعدات الإنسانية: هل هي فعلاً عالمية؟ الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة كمدخل للتعاون"، نظام معلومات بحوث العلوم الاجتماعية
- نوا براونينج (2015) "عُمان: مقاتلو اليمن غير مستعدين لإجراء محادثات"،  
<http://uk.reuters.com/article/yemen-security-oman-idUKL6N0WZ3E720150402>
- جورجيو كافيريرو (2015) "عمان تنسحب من مجلس التعاون الخليجي على خلفية النزاع في اليمن"، المونيتور، 7 مايو/آيار،  
<http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/05/oman-response-yemen-conflict.html>
- جلين كاري وديمة المصعبي (2016) "أمير سعودي يشير إلى حدوث تقدم كبير في اتجاه إنهاء الحرب الدائرة في اليمن"، بلومبرج،  
<http://www.bloomberg.com/news/articles/2016-04-03/saudi-prince-see-significant-progress-toward-yemen-war-end-imkk92vu>
- هبة أبو شنيف (2017) "العلاقة بين العطاء الاجتماعي الرقمي والشفافية"، النسخة الإلكترونية من مجلة "أوبن ديموكراسي"،  
<https://www.opendemocracy.net/north-africa-west-asia/heba-abou-shnief/arab-digital-philanthropy-and-transparency-nexus>
- عضوان الأحمري وجوردون دقاسمة (2016) "الأمم المتحدة: السعودية من أكبر المانحين للعمل الإنساني"، الشرق الأوسط،  
<http://english.aawsat.com/2016/06/article55353069/u-n-saudi-arabia-major-donor-humanitarian-aid>
- ديانا الغول (2015) "خروجاً عن حيادها: دور عمان المتفرد في اليمن"، ميدل إيست مونيتور  
<https://www.middleeastmonitor.com/20150529-beyond-its-neutrality-omans-unique-role-in-yemen>
- محمد فهد الحارثي (2016) "المملكة العربية السعودية تنال صيتاً ذائعاً في مجال العمل الإنساني العالمي"، جريدة عرب نيوز،  
<http://www.arabnews.com/node/963236/saudi-arabia>
- زهراء الخالسي (2017) "العرب يقدقون المليارات على الأعمال الخيرية فيما يمكن إنفاقها بصورة أفضل"، سي إن إن المالية،  
<http://money.cnn.com/2017/05/25/news/economy/gulf-arabs-philanthropy-charity/index.html>
- ماجد المذحجي وآخرون (2015) "أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام"، منظمة العالم الآمن، يونيو/حزيران
- فهد المقرشي (2015) "عمان تستقبل 2695 لاجئاً يمينياً في أسبوعين"، صحيفة غلف نيوز، 16 إبريل/نيسان،  
<http://gulfnnews.com/news/gulf/oman/oman-receives-2-695-yemen-refugees-in-two-weeks-1.1493539>
- مضاي الرشيد (2013) "المملكة العربية السعودية: التحديات المحلية والإقليمية"، الشؤون العربية المعاصرة، 6:1

- أندرياس فوكس ونيلز هندريك كلان (2012) "المساعدات الطارئة"،  
<https://www.princeton.edu/politics/about/file-repository/public/FUCHS-KLANN-Emergency-Aid.pdf>
- تقرير المساعدات الإنسانية العالمية (2016)،  
<http://www.globalhumanitarianassistance.org/wp-content/GHA-report-2016-full-report.pdf/07/uploads/2016>
- جوليا جلوم (2015) "مشكلة بطالة الشباب في المملكة العربية السعودية ضمن العديد من التحديات الجديدة التي تواجه الملك سلمان بعد وفاة الملك عبد الله"، إنترناشيونال بيزنيس تايمز،  
<http://www.ibtimes.com/saudi-arabias-youth-unemployment-problem-among-king-salmans-many-new-challenges-after-1793346>
- هيومان رايتس ووتش (2016) "اليمن"،  
<https://www.hrw.org/middle-east/n-africa/yemen>
- توماس جونو (2016) "كلا، فحوثيو اليمن ليسوا دمي في أيدي إيران"،  
 الواشنطن بوست، 16 مايو/آيار
- مهران كامرافا (2012) "الوساطة والسياسة الخارجية السعودية"، معهد أبحاث السياسات الخارجية التابع لجامعة جورج تاون
- بيتر كريجلند (2008) "عودة المانحين غير الأعضاء بلجنة المساعدة الإنمائية إلى إفريقيا: آفاق جديدة للتنمية في أفريقيا؟"، تقرير السياسات التنموية، 26 (5)
- ناعومي لارسن (2015) "الأزمة الإنسانية في اليمن: أصوات من قلب الصراع"، الجارديان،  
<https://www.theguardian.com/global-development-professionals-network/2015/jun/08/humanitarian-crisis-in-yemen-voices-from-the-conflict>
- كارولين مونتاجو (2015) "المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية: سلطة والتحديات التي تواجه إنشاء الجمعيات"، كاثام هاوس،  
<https://www.chathamhouse.org/publication/civil-society-saudi-arabia-power-and-challenges-association>
- مجلس العلاقات الخارجية (2016) "التعامل مع الخصومة بين السعودية وإيران"،  
[https://www.cfr.org/sites/default/files/pdf/2016/10/Workshop\\_Report\\_CPA\\_Saudi\\_Iran\\_Rivalry\\_OR.pdf](https://www.cfr.org/sites/default/files/pdf/2016/10/Workshop_Report_CPA_Saudi_Iran_Rivalry_OR.pdf)
- نوره دربال (2011) "العطاء الاجتماعي في جدة، نمك الحياة والحرية في المملكة العربية السعودية باسم التقوى والإسلام". تكافل: المؤتمر السنوي حول العطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية،  
<http://schools.aucegypt.edu/research/gerhart/rprogram/Documents/TakafulFinal.pdf>
- أكسل دريهر وبيتر نانيكامب وريتر ثيبيل (2011) "هل تختلف الجهات المانحة الجديدة؟ مقارنة تخصيص المساعدات الثنائية بين الدول غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والدول غير الأعضاء بها"، التنمية الدولية، 39 (11)
- شيرين الطرابلسي (2011) "العطاء الاجتماعي الإسلامي وإنتاج الفضاء"، تكافل: المؤتمر السنوي الأول حول العطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية،  
[http://africanphilanthropy.issuelab.org/resource/takaful\\_2011\\_the\\_first\\_annual\\_conference\\_on\\_arab\\_philanthropy\\_and\\_civic\\_engagement](http://africanphilanthropy.issuelab.org/resource/takaful_2011_the_first_annual_conference_on_arab_philanthropy_and_civic_engagement)
- كريستال إنيس وبسمة المومني (2013) "تشكيل منطقة الشرق الأوسط في خضم الانتفاضات العربية: الاستراتيجيات السياسية الخارجية التركية والسعودية"، فصلية العالم الثالث، 34:6
- رضا اختياري أميري وآخرون (2011) "الحج والسياسة الخارجية الإيرانية تجاه المملكة العربية السعودية"، دورية الدراسات الآسيوية والإفريقية 46(6)
- شيرين الطرابلسي (2015) "الحصار السعودي يهدد بحدوث مجاعة في اليمن"، أوبن ديموكراسي،  
<https://www.opendemocracy.net/north-africa-west-asia/sherine-el-taraboulsi/saudi-blockade-threatens-famine-in-yemen>
- "المانحون الخليجيون وجدول أعمال 2030: نحو أسلوب خليجي للتعاون الإنمائي"، مركز بحوث السياسات التابع لجامعة الأمم المتحدة،  
[http://collections.unu.edu/eserv/UNU:3322/unu\\_cpr\\_khaleeji.pdf](http://collections.unu.edu/eserv/UNU:3322/unu_cpr_khaleeji.pdf)
- ماكس فيشر (2016)، "كيف استحوذت السعودية على واشنطن"، فوكس،  
<https://www.vox.com/2016/3/21/11275354/saudi-arabia-gulf-washington>

- منظمة الشفافية الدولية (2017)، "المملكة العربية السعودية"،  
<https://www.transparency.org/country/SAU>
- آبي ستودارد (2012) "الولايات المتحدة الأمريكية وإضفاء الطابع الثنائي على الاستجابة الإنسانية"، ورقة معلومات أساسية،  
<https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/460.pdf>
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016) "الشراكة في التنمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب: المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها المملكة العربية السعودية"
- الأونروا (2016) "المملكة العربية السعودية تساهم بمبلغ 59 مليون دولار للأونروا لدعم المشاريع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن"،  
<http://www.unrwa.org/newsroom/press-releases/kingdom-saudi-arabia-contributes-us-59-million-unrwa-support-projects>
- يو إس نيوز (2016) "النزاع أدى إلى تدمير المصانع وألحق الضرر بالاقتصاد اليمني"،  
<http://www.usnews.com/news/world/articles/2016-07-11/conflict-destroyed-factories-damaged-yemen-economy>
- إسبن فيلانجر (2007) "المساعدات الخارجية العربية: أنماط الصرف وسياسات المعونة ودوافعها"، معهد كريستيان ميكلسن،  
<https://www.cmi.no/publications/2615-arab-foreign-aid-disbursement-patterns>
- مؤشر البنك الدولي عن فعالية الحكومة (2015) "المملكة العربية السعودية"،  
[http://www.theglobaleconomy.com/Saudi-Arabia/wb\\_government\\_effectiveness](http://www.theglobaleconomy.com/Saudi-Arabia/wb_government_effectiveness)
- كارين يونج (2013) "التدخلات الناشئة في دول مجلس التعاون الخليجي"، سلسلة أبحاث صادرة عن مركز الشرق الأوسط التابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في لندن 2،  
<http://www.lse.ac.uk/middleEastCentre/publications/Paper-Series/KarenYoungPaper.pdf>
- عودة السلطوية: استبداديو المملكة العربية السعودية، دورية الديموقراطية، 26 (2)
- ميدل إيست آي (2015) "أحد المسؤولين: عمان تركز على المساعدات الإنسانية وليس الهجوم العسكري في اليمن"،  
<http://www.middleeasteye.net/news/oman-focus-humanitarian-aid-not-military-offensive-yemen-official-1624074521>
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2010) "ما وراء لجنة المساعدة الإنمائية"،  
<https://www.oecd.org/dac/45361474.pdf>
- عصر العطاء الاجتماعي (2016) "دراسة استقصائية عن العطاء العربي"،  
<http://www.arabgivingsurvey.com>
- توم بول (2016) "أسباب الخصومة المحتمدة بين المملكة العربية السعودية وإيران تتضح"، بي بي سي نيوز،  
<http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-35221569>
- أناليزا بريزون وروميلي جرينهيل وشاكرة مصطفى (2016) "أفضل عصر لتمويل التنمية: أدلة مستقاة من دراسات الحالات القطرية". تقرير لمعهد التنمية فيما وراء البحار،  
<https://www.odi.org/publications/10390-age-choice-development-finance-evidence-country-case-studies>
- شبكة الإغاثة على الإنترنت (2015) "المملكة العربية السعودية والأمم المتحدة يتعاونان لإغاثة اليمن"،  
<http://reliefweb.int/report/yemen/saudi-arabia-and-un-collaborate-yemen-aid>
- رينيه ريجر (2017) "العلاقات الخارجية السعودية: الدبلوماسية والوساطة في حل النزاعات". لندن: روتليدج
- وزارة الداخلية السعودية (اللجان والحملات الإغاثية السعودية) (2011) ثمار الكرم: دور مملكة الإنسانية من خلال اللجان والحملات الإغاثية الشعبية
- كيري سميث (2011) "المساعدة الإنسانية العالمية: المانحون غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والمساعدات الإنسانية - هياكل متغيرة، اتجاهات متغيرة". لندن: شبكة التعلم النشط من أجل المساءلة والأداء في العمل الإنساني (ALNAP)
- لينارد ستول (محرر) (2016) "أفكار لتغيير العالم"، عصر العطاء الاجتماعي، 11



# الملحق

## المساهمات الإنسانية المقدمة للمنطقة العربية في عام ٢٠١٦ والمسجلة بخدمة التتبع المالي التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتسيق الشؤون الإنسانية (بالدولار الأمريكي)\*

المانحون الإقليميون	المجموع	المجموع إلى المنطقة	النسبة من المجموع
الجزائر	٦٦٠,٠٠٠	٦٦٠,٠٠٠	١٠٠
المملكة العربية السعودية (وتشمل مركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدات الإنسانية)	٣٥٨,٨٩٢,٧٩٠	٣٣٥,٥٥٤,١٥٧	٩٣,٥
الكويت	٢٠٠,٨٣٧,٧١٣	١٣٨,٥٧٨,١٤٩	٦٩
قطر	٤٣,٥١٤,٥٤٩	٣٦,٦٥٧,٥٧٠	٨٤,٢
الإمارات العربية المتحدة	٦٢٠,٧٦٣,٨٣٧	٦١٨,٣٠٦,١٣٤	٩٩,٦
<b>أبرز المانحين غير الإقليميين</b>			
كندا	٦٠٠,٦٤٣,٨٧٧	٢٤٤,٣٧١,٨٠٥	٤٠,٧
الصين	٢٠,٨١٧,٤٧٨	٩,٥٠٠,٠٠٠	٤٥,٦
الدنمارك	٢٩٣,٨٤٢,٦٣٧	٧٧,١٨٧,١٧٨	٢٦,٣
المفوضية الأوروبية	٣,٤٤٠,٤٧١,٢٩٢	٩٩٦,٨٨٢,٩٩٨	٢٩
ألمانيا	٢,٨٦٩,٢٧٥,٢٦١	١,٥٤٨,٠٤٨,٤٢٠	٥٤
اليابان	١,٠٣٠,٦٠٣,٧٣٦	٣٣٥,٨٣١,٣٠٥	٣٢,٦
النرويج	٩١٢,٩٩٢,١٢٩	٢١٣,٢١٣,٨١٥	٢٣,٤
الاتحاد الروسي	١٥,٨٥٠,٠٠٠	٨,٥٠٠,٠٠٠	٥٣,٦
السويد	٥٩٤,٩٠٩,٤٣٨	١٩٧,١٦٤,٩٨٣	٣٣,١
تركيا	٣,٨٥٠,٠٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠	٤١,٦
المملكة المتحدة	١,٧٣٧,٧٢٦,٣٣٥	٨٧٧,٢٩٩,٨١٦	٥٠,٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٦,٤١٤,٣٠٩,٥٢٩	٢,٦٩٩,٤٢٦,٩٠٩	٤٢,١

\* تضم ٢٢ عضوا في الجامعة العربية بما فيهم سوريا. وتشمل المساهمات تلك المقدمة إلى الحكومات المستفيدة، والجمعيات الوطنية للهلال الأحمر، والمنظمات غير الحكومية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، و«مختلف الجهات المستفيدة: التفاصيل غير متوفرة» في المنطقة.





# HPG

## Humanitarian Policy Group

يعد فريق السياسات الإنسانية من الفرق الرائدة في العالم حيث يضم نخبة من الباحثين المستقلين وخبراء المعلومات المعنيين بالقضايا الإنسانية. ويكرس الفريق جهوده لتحسين السياسات والممارسات الإنسانية من خلال إجراء تحليلات وإجراء حوارات ونقاشات رفيعة المستوى.

يُشجّع القراء على الاقتباس من هذا المنشور أو إعادة إنتاج مواد منه، مع الإشارة إلى معهد التنمية فيما وراء البحار باعتباره صاحب حقوق الطبع والنشر وتزويده بنسخة من المطبوع. ويمكن الاطلاع على هذا التقرير وغيره من تقارير فريق السياسات الإنسانية على الرابط

[www.odi.org.uk/hpg](http://www.odi.org.uk/hpg)

ترجمة: أمنية نوح

فريق السياسات الإنسانية

معهد التنمية فيما وراء البحار

لندن، المملكة المتحدة

الهاتف: +44 (0) 20 7922 0300

الفاكس: +44 (0) 20 7922 0399

البريد الإلكتروني: [hpgadmin@odi.org](mailto:hpgadmin@odi.org)

الموقع الإلكتروني: <http://www.odi.org/hpg>

© جميع حقوق النشر محفوظة لمعهد التنمية

فيما وراء البحار، 2017

صورة الغلاف: علم المملكة العربية السعودية وهو يرفرف احتفالاً باليوم الوطني للمملكة العربية السعودية.

© ياسر زارع

